

أُمران omran

لِلعلوم الاجتماعية والإنسانية

فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات



في هذا العدد

إميل مارون
الحركات البيئية اللبنانية
وتغيير التوجهات الثقافية
(نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)

عبد الحميد فائز
النظام الاجتماعي للحرب
في المجتمع البيضاني قبل الاستعمار
قراءة أنثروبولوجية وتاريخية

علام محمد موسى حمدان
الطريق نحو الجامعات البحثية
عالمية المستوى
دراسة شمولية في الجامعات العربية

منير السعيداني
الحركة النقابية
لمدرسي الجامعة التونسية

عامر مهدي دقو
العلاقة بين التعليم الجامعي
والديمقراطية في الوطن العربي

نضال المصري ومحمد الأغا
إدارة المواهب البشرية
في الجامعات الفلسطينية
مقترح تطبيقي تنموي استراتيجي

المحتويات

٥

دراسات

٧

عامر مهدي دقو
العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي

نضال المصري
محمد الأغا

٣١

إدارة المواهب البشرية في الجامعات الفلسطينية
مقترح تطبيقي تنموي استراتيجي

علام محمد موسى حمدان

٦٥

الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى
دراسة شمولية في الجامعات العربية

منير السعيداني

١٠٥

الحركة النقابية لمدرسى الجامعة التونسية

إميل مارون

١٣٣

الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجّهات الثقافية
(نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)

عبد الحميد فائز

١٦٣

النظام الاجتماعي للحرب في المجتمع البيضاني قبل الاستعمار
قراءة أنثروبولوجية وتاريخية

- ١٨٩ كيف ينظر الغرب إلى بلدان الخليج العربي؟
مراد ديباني
- ١٩٣ إشكالية التفاوتات الاقتصادية في «رأس المال الجديد»
فتيحة الحساني
- ١٩٧ الهوية والفضاء والمكان
اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي:
صوفي ريتشر - ديفروي

منير السعيداني*

الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية**

اعتادًا على جملة من الشهادات الحية والمكتوبة وتقارير مختلفة، وعلى الإحصاءات الرسمية المتوافرة مطعمًا باستعراض أهم النصوص القانونية، ينطلق النص من تصاعد جماهيرية الجامعة العمومية التونسية وفرط مركزيتها ومراحل تغيراتها الهيكلية، ليقف على مشكلات التسيير والحوكمة والبيداغوجيا والمردودين الداخلي والخارجي التي تسم المؤسسات الجامعية التونسية، وعلى الأخص خلال العشريتين الأخيرتين. وإذ يعتبر النص أن تلك المشكلات ذات أثر مباشر في تكييف مهنة الجامعي لدى ممارستها يوميًا، فإنه يركز على ما كان منها ذا مساس بالشروط الموضوعية لنشأة حركة نقابية في صفوف مدرّسي الجامعة العمومية التونسية.

من خلال تتبّع تاريخي استعادي مطّعم بتحليل سوسيولوجي للسّمات الفارقة لجسم مدرّسي الجامعة العمومية التونسية، ولا سيما من حيث التوزع الصنفي، يضع النص تحقياً لتاريخ حركتهم النقابية الذي تأسس على مؤشرات ثلاثة هي البنية التنظيمية في علاقتها بديمقراطية العمل النقابي، والتمثيلية الصنفية في علاقتها بتشاركية العمل النقابي، والعلاقة بقيادة المركزية النقابية الأهم، ممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، وبما يُحيل إلى بعض وجوه موقع العمل النقابي الجامعي من الحركة النقابية التونسية عامة.

والنص إذ يقف على استنتاجات مفصّلة تهم المؤشرات الثلاثة، يلقي بعض الضوء على الاستراتيجيات المطلوبة لدى المنظمات النقابية الممثلة لمدرّسي الجامعة التونسية. وبعد تفحص بعض مكونات تلك الاستراتيجيات، يقيم النص ما كان في سياق العمل على تنفيذها من مشاركة وتشاور وتخطيط، ويربط مدى ديمقراطية الممارسة النقابية بالسياق السياسي العام ومدى تيسيره لممارسة الحريات السياسية والنقابية، وصولاً إلى تفجّر الحركة الاحتجاجية المطلوبة بداية من ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

* المعهد العالي للعلوم الإنسانية في تونس، جامعة تونس المنار.
** أعدت هذه الورقة بطلب من الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، في نطاق سلسلة البحوث والدراسات التي يعدها باحثون عرب، ضمن مشروع الهيئة البحثي حول «المسؤولية المدنية للجامعات العربية».

على الرغم من كون الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية تخصص قطاعاً مهنيّاً اجتماعياً يُعتقد عموماً أنه يشمل نظراء ينتمون إلى الشرائح العليا للفئات المهنية الاجتماعية المتوسطة، فإنها اصطبغت بسمتين أساسيتين حكمتا تاريخها إلى الآن: أولاهما الانتماء إلى حركة نقابية أوسع لفئات عدة من «الشغاليين» التونسيين احتضنتها مركزية نقابية ذات ثقل تاريخي واجتماعي كبير هي الاتحاد العام التونسي للشغل، وثانيتهما التأثير البالغ، خلال العشريتين الأخيرتين على الأخص، بالتدهور الحاد في ظروف عمل نظرائها والتهديدات الحافة بموقعهم المعنوي الاجتماعي، وتعدد المخاطر المُحدقة بحرياتهم الأكاديمية. وعلى الرغم من تعدد الأزمات التي مست بالحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية، والتي نأتى إلى بعضها بالتفصيل لاحقاً، فإنها تمكنت، حتى الآن، من أن تسلك سبيلاً صنعته جملة من الاستراتيجيات المتنافرة المتوافقة كانت لها آثار محسوبة وأخرى منحرفة.

جرت العادة في ما كُتب عن الحركة النقابية في تونس على تناوُلها بصفة تاريخية شاملة^(١) وماسحة لمقاطع زمنية ممتدة^(٢)، أو بالتخصيص على فترات تاريخية معيّنة^(٣)، وعدم اختصاصها بقطاعات مهنية محددة. ولئن كان للمعطيات التاريخية أهمية حاسمة في عرض ذلك، فليس هذا المقال تأريخياً؛ إنه قراءة سريعة، ولكنها تحليلية ما أمكن، للفترات الكبرى التي مرت بها الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية خلال العقود الأربعة الأخيرة. تفرض القراءة في منظورها هذا اتباع منهج تاريخي (استعادي) تحليلي تُسند فيه أهمية متساوية للمعطيات من جهة ولقراءتها سوسولوجياً من جهة أخرى. ونحن نعتد في ذلك محور ثلاثة هي بمثابة مؤشرات:

- البنية التنظيمية بما يحيل إلى بعض وجوه ديمقراطية العمل النقابي الجامعي؛
- التمثيلية الصنفية بما يحيل إلى بعض وجوه تشاركية العمل النقابي الجامعي؛
- العلاقة بقيادة المركزية النقابية بما يحيل إلى بعض وجوه موقع العمل النقابي الجامعي من الحركة النقابية التونسية عامة.

إن مادة التحليل في هذا النص ومعطياته وبياناته مستمدة أولاً من نصوص قانونية رسمية وتقارير وزارية إحصائية تهتم الجامعة التونسية (العمومية)، نحيل إلى مصادرها المنشورة ورقياً أو إلى الخط كلما لزم الأمر، ومستمدة ثانياً من تقارير صحافية (١٥) ووثائق نقابية (٥) من أنواع شتى، نحيل إلى مصادر نشرها هي أيضاً، ومستمدة ثالثاً من خمس شهادات حية (٢) أو مكتوبة (٣) اطلعنا عليها أو حصلنا عليها مباشرة من فاعلين نقابيين حاليين وقدامى (خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤)، ذوي مسؤوليات

(1) Boubaker Letaief Azaiez, *Tels syndicalistes tels syndicats ou les peripeties du mouvement syndical tunisien lere Partie 1900-1970*. 3 vols. (Carthage, Tunis: Editions Imp Tunis Carthage, 1980-1983).

(2) Abdesslem Ben Hamida, *Le Syndicalisme tunisien de la dernière guerre mondiale à l'autonomie interne* (Tunis: Publication de l'Université de Tunis I, 1989), et Mustapha Kraïem, *Nationalisme et Syndicalisme en Tunisie, 1918-1929* (Tunis: Union Generale Tunisienne du Travail, 1976).

(3) Salah Zghidi, «Les Mutations du mouvement syndical tunisien au cours des quinze dernières années.» dans: *Syndicat et société: Actes du Séminaire de Tunis, déc. 1987*, cahier du CERES. Série sociologique, 14; Série études sociologiques, 15 (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales (CERES), 1989).

مختلفة المستويات في الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية. من حيث المحاذير المنهجية، وبالنظر إلى محدودية عدد المستجوبين (رغم محاولاتنا المتكررة لمقابلة عدد كبير منهم، وباء بالفشل ما لا يقل عن خمس محاولات رئيسية منها) وإلى اعتمادنا شهادات تاريخية لفاعلين أدلوا بما أدلوا به في سياقات لا تتعلق بما نحن فيه بالضبط، فقد سعينا إلى قصر ما نحفظ به من شهادات على المعطيات «الخام» و«السرديّة» غير الموجهة لا سياسياً ولا أيديولوجياً، ما أمكن. وبالاعتماد على هذه الشهادات مع توجيهها بمحتويات بقية المصادر (ومنها سرديات تاريخية على صفحات جريدة الشعب، لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل)، يتبع العرض خطة تتدرج من وصف السياق المؤسسي الذي نشأت فيه الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية، أي الجامعة التونسية أولاً، إلى شرح الشروط الاجتماعية المحفزة لميلاد الحركة وتطورها ثانياً، فاستعراض لأهم منظماتها النقابية ثالثاً.

يندرج هذا النص، بناء على سؤاله المركزي وتوجهه المنهجي، في سياق جديد يتميز بتناول الكتابات التاريخية والعلمية الاجتماعية لـ«واقع» الجامعات العربية في علاقة بالحركات النضالية التي تشهدا أو تكون مسرحاً لها^(٤)، أو بقضايا مستجدة في تقييم موقعها في المجتمع^(٥). على هذه الأسس، يسعى النص إلى التمييز بالمزاوجة بين الاستعادة التاريخية والتناول السوسيولوجي من جهة، وإلى الاختصاص بما يهم الحركة النقابية لفئة مهنية محددة هي مدرّسو التعليم العالي في تونس من جهة أخرى.

لوحة وصفية عامة للجامعة التونسية

الإطار القانوني لتنظيم التعليم العالي^(٦)

يعود أول النصوص المنظمة للتعليم العالي في تونس إلى سنة ١٩٥٦. ولكن القانون الشامل المنشئ للجامعة التونسية لم يصدر إلا سنة ١٩٦٠^(٧) ليعوضه قانون ١٩٦٩^(٨)، الذي عوضه هو أيضاً قانون ١٩٧٦ قبل إنشاء وزارة مستقلة للتعليم العالي سنة ١٩٧٨. ثم كان قانون ١٩٨٦^(٩) الذي لم يدم العمل به إلا ثلاث سنوات ليعوضه قانون ١٩٨٩^(١٠)، وهو الذي اتصل العمل به إلى حدود سنة ٢٠٠٨^(١١). في النصوص المذكورة اعتبرت الجامعة مؤسسة عمومية غير دولية (نص ١٩٥٨)، فيما غاب فيها أحياناً

(٤) بنجامين كير، «الاستقلالية والرأسمال الرمزي ضمن حركة اجتماعية أكاديمية: مجموعة ٩ مارس في مصر»، ترجمة منير السعيداني، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العددان ٢٩-٣٠ (شتاء ٢٠١٥)، ص ١١-٣٤.
(٥) عدنان الأمين، «المسؤولية المدنية للجامعة»، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٩٠ (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤)، ص ٤-٥٤.
(٦) نستعيد في هذه الفقرة مقتطفات من نص مداخلتنا التي قدمنا في الحلقة الدراسية التي نظمتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية حول «المسؤولية المدنية للجامعات العربية»، وذلك يوم ٣٠ آب / أغسطس ٢٠١٤ في بيروت. وكانت ورقتنا بعنوان «الديمقراطية في الجامعة التونسية»، منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.opentech.me/~laes/upload/editor_upload/file/Paper-03-Mounir-Saidani-Democracy-in-Tunisian-University.pdf>.

(٧) الأمر عدد ٨٩-٦٠ المؤرخ في ٣١ آذار / مارس ١٩٦٠ والمتعلق بتنظيم جامعة تونس.

(٨) صدر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٦٩.

(٩) القانون عدد ٨٠ مؤرخ في ٩ آب / أغسطس ١٩٨٦.

(١٠) القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز / يوليو ١٩٨٩ متعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي. وتم تنقيحه في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ ثم في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ ثم في ٢٢ آذار / مارس ١٩٩٧ ثم في تموز / يوليو ٢٠٠٠.

(١١) عبد القادر المهيري، «القوانين المنظمة للتعليم العالي»، أكاديميا، السنة ١، العدد ٧-٩ (عدد خاص) (صيف ٢٠١٢)، ص ١٠٠-١٠٥. والنشرة مجلة شهرية تعنى بالحياة الجامعية، مديرها المسؤول رئيس جامعة منوبة.

مصطلح الجامعة ليتم تعويضه بمصطلح «التعليم العالي» (نص ١٩٧٦)، ثم مصطلح «جامعات» بعد تكاثر المؤسسات الجامعية في صفاقس وسوسة والمنستير (نص ١٩٨٦)^(١٢).

فضلاً عن تنصيب قانون ١٩٨٩ على استقلال الجامعات في أداء وظائفها العلمية والبيداغوجية وانتخاب المسيرين في مستويي المؤسسات والأقسام، أحدث النص «مؤسسة وطنية للبحث العلمي ذات صبغة صناعية وتجارية» وإن لم تعمر إلا بضع سنوات، لتعوض بكتابة دولة للبحث العلمي ظلت تظهر لتختفي بحسب الوزارات^(١٣). ومنذ نهاية تسعينيات القرن العشرين^(١٤)، بدأ التفكير في تحويل الجامعات من مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية، وتخضع للقانون التجاري. ويعتمد ذلك التحويل على وضع أنظمة أساسية للأعوان، وإيجاد تنظيم إداري ومالي وكذا تنظيم هيكلي مستقلين لكل جامعة مع عقود أهداف مُحَمَّسية^(١٥).

في الوقت الراهن، ينظم التعليم العالي في تونس القانون ١٩ لسنة ٢٠٠٨ المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهو يعرف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بأنها مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية يمكن أن تُحول بأمر، في حال استجابتها لشروط محددة، إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية وتتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال المالي، ويُضبط سيرها بأمر^(١٦). وقد حدد النص للتعليم العالي «مهمة التكوين وتنمية الكفاءات، والمساهمة في تشييد مجتمع المعرفة، وإثراء المعارف وتطوير التكنولوجيا ووضعها في خدمة الجماعة الوطنية»^(١٧).

في التسيير الداخلي للمرفق الجامعي العمومي

في ما يهم التنظيم الداخلي لعمل المؤسسات الجامعية، ينص المرسوم ٣١ المؤرخ في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، مُتَّفِحًا القانون ١٩ لسنة ٢٠٠٨، على إجراء انتخابات كل ثلاث سنوات لانتخاب جميع هياكل التسيير في الجامعة، أي مديري الأقسام، وأعضاء المجالس العلمية، ومديري المعاهد أو المدارس العليا، وعمداء الكليات وأعضاء مجالس الجامعات ورؤسائها^(١٨). وتقوم أيضاً على مبدأ لجان الانتداب والترقية، واللجان الوطنية القطاعية^(١٩). على أن الانتخاب المباشر يقتصر، واقعاً وممارسةً، على رؤساء الأقسام وأعضاء المجالس العلمية. أمّا مديرو المعاهد والمدارس العليا وعمداء الكليات وأعضاء المجالس العلمية للجامعات ورئاساتها، فيُنتخبون على درجتين. من ناحية أخرى، إن ما يحوز اهتمام المدرّسين ترشحاً

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٤) عبد اللطيف مؤمن، «في استقلالية الجامعات»، أكاديمية، السنة ١، العدد ٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص ٥٤.

(١٥) المهيري، ص ١٠٣.

(١٦) نص القانون.

(١٧) نص القانون.

(١٨) نص المرسوم.

(١٩) منير السعيداني، «الديمقراطية في الجامعة التونسية»، ورقة قدمت إلى: «المسؤولية المدنية للجامعات العربية» (حلقة دراسية نظمتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤)، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.opentech.me/~laes/upload/editor_upload/file/Paper-03-Mounir-Saidani-Democracy-in-Tunisian-University.pdf>.

وانتخاباً هو على الغالب المواقع والهياكل ذات الصبغة الإدارية والتسييرية على حساب الهياكل ذات الصبغة العلمية والبحثية.

من حيث التمويل، تتمتع الجامعة التونسية بتمويل عمومي يتأتى كلياً من الدولة، بما مثل في سنة ٢٠١٠ ما قدره ١٠, ٦ في المئة من الناتج الداخلي الخام، أي النسبة نفسها المعتمدة تقريباً منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وينص القانون ١٩ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه في فقرة الأحكام المالية (الباب الثاني) على أن مداخيل الجامعات تتكون من «المداخيل المتأتية من عقود التكوين...، وتلك الناتجة عن استغلال الممتلكات... والمنح التي تسندها الدولة للتصرف والتكوين والبحث والتجهيز... والمداخيل المتأتية من مساهمة الطلبة... والمنح التي توفرها الذوات المعنية والهبات...»^(٢٠)، على أن «يتم توزيع الموارد والنفقات... حسب تبويب يصادق عليه وزير المالية... وبالنسبة إلى نفقات التجهيز المرسمة بميزانية الجامعات يتم توزيع اعتمادات التعهد حسب الفقرات والفقرات الفرعية بقرار من وزير المالية... ويتم بقرار من وزير الإشراف توزيع اعتمادات الدفع»^(٢١). وفي فصل موال «تخضع النفقات وجوباً لتأشيرة مراقبة المصاريف العمومية بواسطة التعهد الاحتياطي...»^(٢٢).

على الرغم من تعميم مبدأ الانتخاب إذاً، يظل تسيير المرفق الجامعي ذا صبغة بيروقراطية بائنة، كما يظل القرار المالي فيه مرهوناً بالسلطة المركزية رغم التوسع الجماهيري المطرد للجامعة العمومية التونسية.

جماهيرية متصاعدة ومركزية مفرطة

تحولت الجامعة العمومية التونسية بعد أقل من ٣٠ سنة على نشأتها إلى جامعة جماهيرية؛ إذ تجاوز عدد الطلبة التونسيين عتبة الـ ٥٠ ألف طالب في سنة ١٩٨٥-١٩٨٦، ثم عتبة الـ ١٠٠ ألف طالب بعد ما لا يزيد على ١٠ سنوات في منتصف تسعينيات القرن العشرين^(٢٣). وخلال سنة ٢٠١٠، بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات العمومية أعلى مستوى تاريخي له، بما ساوى ٣٦٠ ألف طالب قبل أن يبدأ تناقص سنوي تدريجي. وبحسب الأرقام الرسمية الخاصة بالسنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعة العمومية التونسية ما يناهز ٣١٦ ألفاً، كانت الإناث بينهم يشكّلن أكثر قليلاً من ٦٢ في المئة^(٢٤). أمّا بالنسبة إلى التعليم الجامعي غير العمومي، وبعد إقرار فتح مؤسسات التعليم العالي الخاصة بموجب القانون ٧٣ لسنة ٢٠٠٠، وصل عدد الطلبة في سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٥٣٠ مسجلاً، ليرتفع إلى ١٢, ٥٠٠ طالب مسجل في سنة ٢٠١٠، ثم إلى ١٥, ٠٠٠ طالب بعد ذلك بسنة، فإلى ١٧, ٧٠٠ طالب في السنة التي تلتها، ليصل إلى ٢١, ٨٨٠ طالباً في سنة ٢٠١٢-٢٠١٣، منهم ٨٧١٣ من الإناث (٣٩, ٨٢ في المئة)^(٢٥).

(٢٠) الفصل ٣٥ من نص القانون.

(٢١) الفصل ٣٦ من نص القانون.

(٢٢) الفصل ٣٩ من نص القانون.

(٢٣) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، التعليم العالي بالأرقام، ٢٠٠٢-٢٠٠١ (تونس: المكتب، ٢٠٠٢).

(٢٤) السعيداني، «الديمقراطية في الجامعة التونسية».

(٢٥) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث، ٢٠٠٨-٢٠١٧ (تونس: الوزارة، ٢٠٠٨)، على الموقع الإلكتروني:

<file:///C:/Users/poste/Downloads/108-doc-pro-stra-sup%20(1).pdf>.

على الرغم من الهدر السنوي الذي بلغ خلال الخماسية الأخيرة ١٠٠,٠٠٠ تلميذ غادروا المدرسة، إما طوعاً أو طرداً بين التعليمين الابتدائي والثانوي^(٢٦)، فإن عدد الطلبة التونسيين الإجمالي بالنسبة إلى الفئة العمرية ١٩-٢٤ سنة يساوي حالياً ٣٧ في المئة، بعد أن كانت نسبتهم من الفئة نفسها قد تطورت بحسب النسق التالي:

الجدول (١)

تطور نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للفئة العمرية ١٩-٢٤^(٢٧)

النسبة المئوية الإجمالية	نسبة الإناث المئوية	نسبة الذكور المئوية	السنة الجامعية
٦	٧	٤	١٩٨٨ - ١٩٨٧
١١	١٣	٩	١٩٩٤ - ١٩٩٣
١٤	١٥	١٣	١٩٩٨ - ١٩٩٧
٢٣	٢٤	٢٢	٢٠٠٣ - ٢٠٠٢

وفي سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كانت النسبة تقارب ثلث الشبان التونسيين المتمين إلى الفئة العمرية المذكورة، لتصل إلى ٢, ٣٦ في المئة خلال السنة الجامعية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

حالياً، وباعتبار الجامعة الافتراضية، يبلغ عدد الجامعات العمومية التونسية ١٣ جامعة، فيها ١٩٨ مؤسسة (معهد عال وكلية). أما في القطاع الخاص، فنعد ٤٦ مؤسسة تعليم عال بين كلية ومعهد وجامعة، يتركز ما يقارب ثمانية أعشارها في تونس العاصمة، مع وجود مؤسسات أخرى في سوسة و صفاقس ونابل... جغرافياً تتفرع الجامعة التونسية إلى «أقطاب»، حيث تضم دائرة تونس الكبرى (تونس العاصمة ومحيطها شمالاً وجنوباً في دائرة ٦٠ كلم) خمس جامعات، من دون اعتبار الجامعة الافتراضية، بتعداد طلبة وصل خلال سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٢٣ ألف طالب. أما قطب الوسط الشرقي، فيحوي جامعتي سوسة والمنستير اللتين كان تعداد طلبتهما في السنة الجامعية نفسها في حدود ٥٥ ألفاً، في حين شمل قطب جامعة صفاقس (بوابة الجنوب التونسي)، في السنة ذاتها، ٣٦ ألف طالب^(٢٨). يعني ذلك أن هذه الأقطاب الثلاثة «تحتكر» ثلثي التعداد الإجمالي للطلبة (٦٧ في المئة) في مقابل استقبال كل واحدة من الجامعات الأخرى، «الجديدة» و«الداخلية»، والواقعة في الشمال الغربي (جامعة جندوبة) أو الوسط الغربي (جامعة القيروان)

(٢٦) أرقام متواترة في تقارير وزارة التربية خلال المناقشات البرلمانية والندوات الصحافية وتصريحات المسؤولين وكذا في تقارير المنظمات النقابية للقطاع.

(٢٧) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣ (تونس: [الوزارة، د. ت.]، على الموقع الإلكتروني:

<file:///C:/Users/poste/Downloads/bro_ar_12_13.pdf>

(28) Republique Tunisienne, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Bureau des Etudes de la Planification et de la Programmation, L'Enseignement supérieur et la recherche scientifique en chiffres: Année universitaire, 2012-2013 (Tunis: La Ministère, [s. d.]), sur le site: <http://www.mesrst.tn/francais/donnees_de_base/2014/brochure_fr_2012_2013.pdf> (consulté le 27-07-2014).

كنا قد استخدمنا هذه المعطيات في: السعيداني، «الديمقراطية في الجامعة التونسية». http://www.opentech.me/~laes/upload/editor_upload/file/Paper-03-Mounir-Saidani-Democracy-in-Tunisian-University.pdf

أو الجنوب الغربي (جامعة قفصة) من البلاد، ما لا يتجاوز حد ١٠ آلاف طالب إلا قليلاً في ما عدا جامعة قابس (الجنوب الشرقي) التي تضم ٢٠ ألفاً^(٢٩).

تدل هذه المؤشرات على مركزية الجامعة التونسية المماثلة لخرائط توزيع المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تميل فيها الكفة بشكل حاسم إلى فائدة أقطاب العاصمة والساحل (الوسط الشرقي على ساحل البحر) و صفاقس (المسماة عاصمة الجنوب، على الساحل الشرقي). وعلى ذلك، يراوح بعدد العاصمة، المقر المركزي لأغلب الأقسام والمصالح الوزارية، حاسمة التأثير تصوراً وتخطيطاً وتسييراً، عن المؤسسات الجامعية الداخلية بين ١٥٠ كلم في اتجاه الشمال الغربي وما يقارب ٥٠٠ كلم ما أوغلنا في اتجاه الجنوب شرقاً وغرباً.

يتخرج في الجامعة التونسية كل سنة عدد يراوح بين ٦٠ ألفاً وما يزيد عليها قليلاً، في ما يقارب ٦٥٠ اختصاصاً على مستوى شهادة الإجازة^(٣٠). وبحسب التوجهات المعلنة لإرساء نظام «إمد» (إجازة، ماجستير، دكتورا أو ٣، ٥، ٨ نسبة إلى الحصيلة المطردة لجمع عدد سنوات التكوين في كل مرحلة)، فإن نسبة متزايدة من الإجازات المحدثه بُرجت لتكون تطبيقية، في محاولة لتحقيق ما يُعرف في تونس بتشغيلية الشهادات الجامعية^(٣١). تم ذلك بطريقة فيها الكثير من الارتجال والتوجيه الفوقي الإرادي^(٣٢)، ومن دون إشراك فعلي للطلبة والمدرّسين في ما اعتبرناه فرصة مهدورة لالتقاء مطامح هؤلاء بإرادة السلطة السياسية المركزية^(٣٣). فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من هذا التوجه التطبيقي التشغيلي، تزايدت أعداد خريجي التعليم العالي المُحالين إلى البطالة في ما تحول إلى ظاهرة استرعت التفكير والبحث العلميّين عن الأسباب، ومنها البحث العلمي الاجتماعي. من منظور بعض التحليلات المندرجة في هذا السياق، صارت تلك البطالة تمثل تهديداً مباشراً للانسجام الاجتماعي، يسائل مقولات العدالة الاجتماعية وتوزيع «المغانم الاجتماعية» المتأتية من التنمية والاستحقاق الدراسي...^(٣٤). وقد وقف تتبع مسارات التأقلم والتحول والتصرف في هذه الوضعيات المستجدة بالنسبة إلى المجتمع التونسي، على أن تعاطي خريجي الجامعات العاطلين معها يتوزع بين انتظارية سلبية ونوع من الهرب إلى فضاءات ومجالات أخرى، وبناء إيجابي يتأسس على التحول المنتقل من مسار تكويني إلى آخر مع العمل على استغلال ما يُتاح من الفرص...^(٣٥).

(٢٩) المصدران نفسهما.

(30) Republique Tunisienne, Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Bureau des Etudes de la Planification et de la Programmation, *L'Enseignement supérieur et la recherche scientifique en chiffres: Année universitaire, 2012-2013*.

كنا قد استخدمنا هذه المعطيات في: السعيداني، «الديمقراطية في الجامعة التونسية».

(31) Rekik Fethi, «LMD, employabilité et nouvelles mobilités des étudiants tunisiens», dans: Sylvie Mazzella, dir., *La Mondialisation étudiante: Le Maghreb entre Nord et Sud*, Hommes et société (Tunis: IRMC; Paris: Karthala, 2009), pp. 199-217.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) منير السعيداني، «أفق علم الاجتماع في الجامعة التونسية في ظل نظام إمد»، المقدمة، العدد ٢ (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ٧٧-١١١.

(34) Abdelwahab Hafaïedh, «Trajectoires de chômeurs diplômés en Tunisie: L'Attente, l'ailleurs et la conversion», dans: Vincent Geisser, dir., *Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs: Trajectoires sociales et itinéraires migratoires*, Etudes de l'Annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: CNRS éditions, 2000), pp. 122-136.

(٣٥) المصدر نفسه.

لئن كانت مشاغل التشغيلية وإصلاح التكوين الجامعي وعلاقتها بتغيرات سوق العمل من جهة وقضايا التنمية والديمقراطية من جهة أخرى قديمة تناول في الأدبيات العلمية الاجتماعية التونسية منذ بدايات ثمانينيات القرن العشرين^(٣٦)، فإن استعادتنا أهم عناوينها هنا لا تهتم منها إلا بأثرها في صوغ ردات فعل المدرّسين الاحتجاجية و- أو المطلوبة على تبعاتها المهنية، وعلى الأخص من منظور نقابي^(٣٧).

الشروط الاجتماعية للحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية

تزايد أعداد المدرّسين

في منتصف العقد الأول لتأسيس الجامعة العمومية التونسية، كان عدد مدرّسيها ١٥٦ مدرّسا، ولم يكن بين هؤلاء من التونسيين إلا ٧٦ مدرّسا. بعد ذلك بعشرين سنة، تطور عدد المدرّسين القارين بحسب نسق يبيّنه الجدول التالي:

الجدول (٢)

تطور عدد المدرّسين بحسب الرتب والسنوات الجامعية من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ٢٠٠٣^(٣٨)

السنة الجامعية	١٩٨٧ - ١٩٨٦	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٦ - ١٩٩٧	٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٠٠٢ - ٢٠٠٣
الرتبة					
أساتذة وأساتذة محاضرون	٤٨٨	٥٢٠	٦٨٥	٩٠٦	١٠١٦
أساتذة مساعدون	١٧٠٠	٢٢٤٨	٣٥٣٧	٦٥١٨	٦٣٩٩
أساتذة طب جامعي	٥٤٦	٧٢٤	٩١٥	١٤٢٤	١٥٠٠
مدرّسون أجانب	٦٤٧	٣٦١	٢٤٠	٢٧٨	٢٨٤
رتب أخرى (مهندسون، أساتذة ثانوي ملحقون،...)	٢٦٩	١٠٨٨	١٢٦٤	٢٢٨٦	٣٧٣٨
المجموع	٣٦٥٠	٤٩٤١	٦٦٤١	١١٤١٢	١٢٩٣٧

في سياق هذه الزيادة، لم يتضاعف عدد مدرّسي أعلى الرتب، أي أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين، إلا في موفى السنة الخامسة (٢٠٠٣-٠٢) من الحقبة التي يشملها الجدول (٢)، في حين شهد عدد الأساتذة المساعدين والمساعدين في الحقبة نفسها تزايدا بأربعة أضعاف تقريبا. كما شهدت أعداد مدرّسي الجامعة من غير ذوي التكوين الجامعي مُنتهي المراحل (رتب أخرى في الجدول رقم (٢) وفي باقي الجداول الموضوعه أدناه) تزايدا بما يزيد على ١٣ ضعفاً. بناء عليه، وفي مفتح العشرية الأولى من القرن الجديد، كانت أعداد مدرّسي الجامعة التونسية موزعة كالتالي:

(36) Dora Mahfoud et Chedly Baccar: «Réforme universitaire, démocratisation et développement en Tunisie.» et «Enseignement supérieur, formation des cadres techniques et industrialisation en Tunisie.» dans: Madjid Benchikh, dir., Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, *Politiques scientifiques et technologiques au Maghreb et au Proche-Orient*, Les Cahiers du C.R.E.S.M.; 14 (Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1982), pp. 163-181 and 182-200 resp.

(37) Fethi, «LMD».

(38) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، التعليم العالي بالأرقام، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ١٤.

الجدول (٣)

توزيع مدرّسي الجامعة التونسية
بحسب الوضعية الإدارية والرتبة ووزارة الإشراف
خلال السنة الجامعية ٢٠٠١-٢٠٠٢

منهم إناث	مجموع	مدرّسون متعاقدون			مدرّسون قارون						
		أجانب	منهم مساعدون تكنولوجيون	تونسيون	رتب أخرى	مساعدون تكنولوجيون	تكنولوجيون	أساتذة طب جامعي	مساعدون وأساتذة مساعدون	أساتذة وأساتذة محاضرون	
٣٧٧٥	١٠٥٧٣	٢٧٤	٥٢٨	١٨٢٠	١٨١١	١٨٢	١٧٢	١٣٨٨	٤١٠٨	٨١٨	وزارة التعليم العالي
٢٤٤	٨٣٩	٤		٢٤	٣٤٧			٣٦	٣٤١	٨٧	وزارات أخرى
٤٠١٩	١١٤١٢	٢٧٨	٥٢٨	١٨٤٤	٢١٥٨	١٨٢	١٧٢	١٤٢٤	٤٤٤٩	٩٠٥	المجموع

على الرغم من التضارب الطفيف بين بعض الأرقام التي استقينها من المصدر نفسه، لكن في وثائق مختلفة كما هو مبين، فإن الصبغة الجاهيرية للجامعة التونسية ظلت تحكم على أعداد مدرّسيها بالازدياد؛ فبعد أن كان عدد المدرّسين بمختلف مؤسسات التعليم العالي خلال السنة الجامعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يناهز ١٦٦٧١ مدرّسًا من جميع الرتب والأصناف، وباعتبار الأطباء الاستشفائيين الجامعيين، وبعد أن كانوا بلغوا خلال السنة الجامعية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ما تعدّاه ١٨٦٠٨ مدرّسًا^(٢)، كان تطورهم خلال السنوات الجامعية الخمس الفاصلة بين سنتي ٢٠٠٨ و٢٠١٣ (آخر الأرقام المتوفرة لدى المصادر الوزارية) على النحو التالي:

(١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث، ٢٠٠٨-٢٠١٧.

الجدول (٤)

تطور عدد المدرّسين بحسب الرتب والسنوات الجامعية من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠١٣ (٣٩)

السنة الجامعية		الرتبة				
٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٠٠٩-٢٠٠٨		
٢٠٩١	١٨٩٨	١٧٥٣	١٧٣١	١٦٧٩	أساتذة وأساتذة محاضرون	
١٢٤٧٨	١٢١٣٧	١١٦٥٠	١١٤٦١	١٠٧١٥	أساتذة مساعدون ومساعدون	
٢٤٩٧	٢٢١١	٢١٦٥	١٨١٢	١٦٠٧	إطار طبي جامعي	
٢٩٥٩	٢٠٢٢	٢٠٦٨	١٩٩٩	١٩٧٤	إطار تكنولوجي	
٣٥٤٨	٣٠٩٩	٣٦٥١	٣٩١٩	٣٨٢٨	رتب أخرى (حرفيون، مهندسون، خبراء، أساتذة ثانوي)	
٢٠٥	٢٦٤	٢٦٥	٢٨٨	٢٤٥	أجانب	
٢٢٨١٨	٢٢٤١٠	٢١٥٥٢	٢١٢١٠	٢٠٠٤٩	المجموع	

من الممكن أن نلاحظ أن الأصناف التي سبق عرض تطورها في الجداول السابقة (من ١ إلى ٣) شهدت خلال السنوات القليلة الماضية نوعاً من الاستقرار نتيجة ثبات أعداد الطلبة التي بلغت، كما سبقت الإشارة، أعلى عدد لها في سنة ٢٠١٠.

تشكّلت المدرّسين الصنفي

لكن الجدول رقم (٤) يحمل جديداً وهو اقتراب عدد المدرّسين المشار إليهم بـ «التكنولوجيين» من عتبة الألفين (١٩٧٤ مدرّساً) خلال السنة الجامعية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أي بعد مرور ١٥ سنة على إنشاء هذا السلك (سنة ١٩٩٣)^(٤٠) المتكون، بدايةً وفي أغلبه، من أساتذة تعليم ثانوي حاملين شهادات الإجازة أو الماجستير أو شهادات دراسات معمقة أو عليا في اختصاصات تكنولوجية تراوح بين «الهندسات» المختلفة (ميكانيكية، كهربائية، إلكترونية، إعلامية،...) والمعارف التقنية العملية، ويكلفون بالتدريس في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية التي تخرج طلبتها بعد خمس سداسيات. وقد استمرت أعداد المدرّسين التكنولوجيين في الازدياد على مر السنوات القليلة الماضية بما يقارب الـ ٢٠٠ مدرّس سنوياً، وعلى الخصوص بعد إيجاد رتب داخلية في صفوفهم كما يرد بيانه في جدول لاحق.

على العموم، تبين الجداول السابق عرضها (من ٢ إلى ٤) الخلطة المتزايدة الغرابة والتشتت التي عليها بنية جسم مدرّسي الجامعة العمومية التونسية، حيث باتت يجمع أصنافاً متباينة من حيث مسار التكوين وطبيعته، ونوعية الشهادات المتحصّل عليها ومستوياتها، وحياسة المعارف الضرورية لممارسة مهن التعليم

(٣٩) الجمهورية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣.

(٤٠) قانوناً، يخضع المدرّسون التكنولوجيون للأمر ٣١٤ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٨ شباط / فبراير ١٩٩٣، والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرّسين التكنولوجيين، كما حدد الأمر ٢٥٩١ لسنة ٢٠٠١ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ نظام تأجيرهم.

والتأطير، ودرجة ارتباط المدرّسين بالمؤسسات التي يؤمنون فيها تكوين الطلبة؛ فعلى الرغم من التناقص الواضح لنسبة التكنولوجيين والمهندسين والحرفيين وأساتذة التعليم الثانوي ضمن جسم مدرّسي الجامعة التونسية في ما بين سنتي ٢٠٠٨ (٢٨, ٩٤ في المئة) و٢٠١٣ (٢٤, ٥٠ في المئة)، فإنها لا تزال تمثل ربع عددهم الإجمالي. أمّا بالنسبة إلى المتعاقدين، فكان عددهم خلال السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣ يناهز ٤٠٠٥ مدرّسين موزعين في ٢٨٥٨ مساعدًا و٤٢٠ مساعدًا تكنولوجيًا و٥٢٢ من رتب أخرى، زيادة على ٢٠٥ من الأجنب، وهو ما يمثل مجموعه ١٧, ٥٠ في المئة من جملة مدرّسي الجامعة التونسية^(٤١).

تعني هذه الأرقام أن صيغاً متعددة من التشغيل المشغول وغير الآمن تحكم على أعداد متزايدة من مدرّسي الجامعة التونسية بمزاولة مهنة لم يحصلوا على المؤهلات العلمية والبيداغوجية الكافية لمزاولة مهنتهم، ولا يتمتعون لدى امتهاها بظروف تسمح لهم بأن يجودوا مهاراتهم وأن يترقوا علمياً بالانخراط في المسار التكويني الجامعي «الاعتيادي». وبالفعل، يكلف المدرّسون المتمون إلى هذه الأصناف بجميع الأعمال والأنشطة المعتادة التي يمارسها المدرّس الجامعي، وهو ما يعني ساعات مطولة من التحضير خارج القسم، والتكفل بأعباء التدريس وإجراء الامتحانات ومراقبتها وإصلاح تحايرها، وحضور الاجتماعات البيداغوجية والمشاركة في المداولات... وقد تزايدت هذه الأعباء بشكل خاص بعد اعتماد نظام «إمد»^(٤٢) الذي يقسم السنة الجامعية إلى سداسيين، ويُخضع بعض موادهما لنظام مراقبة مستمرة لدى امتحان الطلبة فيها، وهو ما يعني إجراء اختبارات شفاهية وتطبيقية... لعشرات من الطلبة تستغرق أكثر من يوم واحد في كثير من الأحيان، وتجري ضمن حيز زمني وجيز. ومما يتكفل به المدرّسون الجامعيون، القارون منهم والمتعاقدون، إجراء فروض جزئية حضورية وإصلاحها قبل حلول موعد الامتحان النهائي للسداسي (بعد ١٤ أسبوعاً من التدريس) الذي يقام في دورة رئيسية ودورة تدارك يصل طول الأخيرة منها في منتهى السنة الجامعية إلى ما يفوق الـ ١٠ أيام متتالية، بصرف النظر عن المدة التي يستغرقها الإصلاح والمداولات... حتى إعلان النتائج النهائية^(٤٣).

من المؤشرات الدالة على اختلال بنية جسم مدرّسي الجامعة التونسية أن نسبة التأطير (عدد الأساتذة المؤهلين لتكوين المكونين وللإشهاد وللإشراف على البحوث نسبةً إلى عدد الطلبة، بمن فيهم طلبة الماجستير والدكتوراه الذين يُتدب من بينهم عدد كبير من المتعاقدين) تتدنّى إلى ٩, ١٠ في المئة في المعاهد

(٤١) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣.

(٤٢) التقرير التأسيسي الصادر عن الندوة الوطنية التي نظمتها النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل يومي الثالث والرابع من شباط/فبراير ٢٠٠٦ والصادر تحت عنوان «مشروع إصلاح التعليم العالي إمد: الرهانات والإمكانيات». انظر كذلك نص التوصيات النقابية بخصوص نظام «إمد» المنشور في: الشعب (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ١٠. انظر، مثلاً، رأياً تحليلياً نقدياً لأحد أساتذة التعليم العالي في نظام «إمد»: عمر بالهادي، «نظام إمد: الرهانات والتداعيات»، على الموقع الإلكتروني: <http://amor-belhedi.voila.net/LMD.htm>.

(٤٣) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، «الأمر عدد ٣١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ مؤرخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ومتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام «إمد» في: الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للشهادات الوطنية في نظام الإجازة والماجستير والدكتوراه «إمد» (تونس: [الوزارة]، ٢٠١٣).

العليا للدراسات التكنولوجية، و ١١,٤٠ في المئة في جامعة قفصة، و ١١,٨٠ في جامعة تونس المنار، و ١٢,١٠ في جامعة المنستير، و ١٣,٢٠ في جامعة صفاقس، و ١٣,٣٠ في المئة في جامعة قابس، و ١٣,٥٠ في المئة في جامعة القيروان^(٤٤). وعلى الرغم من وجود جامعتي تونس المنار وصفاقس ضمن قائمة الجامعات الأدنى من حيث نسب التأطير، فإن الصورة العامة تُظهر أن أغلبها من الجامعات الداخلية والحديثة التكوين، وعلى الأخص منها المعاهد التكنولوجية التي يوجد عدد كبير منها في مدن غير جامعية لا تحوي في كثير من الأحيان إلا تلك المؤسسة اليتيمة.

في بعض الملامح السوسيوولوجية لمدرّسي الجامعة التونسية

فضلاً عما تقدّم، ومثلما بيّن الجدول اللاحق (٥)، تتزايد في رتب مدرّسي الجامعة التونسية نسبة المتعاقدين (١٠٠ في المئة من المساعدين التكنولوجيين، ٦٦,٠٥ في المئة من المساعدين، ١٧,٢٥ في المئة من الرتب الأخرى). وزيادة على جميع هذه الأصناف، أصدرت الوزارة الأمر ٤٢٥٩ المتعلق بالقانون الأساسي للباحثين والصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والذي لا يستجيب لما تطالب به النقابات من تبسيط للرتب وتوحيد لها.

الجدول (٥)

توزيع مدرّسي الجامعة التونسية بحسب الرتب وصيغة العمل والجنس

أرقام السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣^(٤٥)

الرتبة	قارون	متعاقدون	المجموع	منهم إناث	نسبتهم المئوية إلى المجموع
أستاذ تعليم عال	١١٩٤		١١٩٤	١٩٩	١٦,٦
أستاذ محاضر	٨٩٧		٨٩٧	٢٠٩	٢٣,٣٩
أستاذ مساعد	٥٢٩٣		٥٢٩٣	٢٢٠٠	٤١,٥٦
مساعد	٤٣٢٧	٢٨٥٨	٧١٨٥	٤٣٥٠	٦٠,٥٤
إطار طبي جامعي	٢٤٩٧		٢٤٩٧	٦٢٣	٢٤,٩٤
محاضر تكنولوجي	١٥٢		١٥٢	٣٢	٢١,٠٥
تكنولوجي	١٤٨٧		١٤٨٧	٦٢٣	٤١,٩٨
مساعد تكنولوجي		٤٢٠	٤٢٠	٢٥٦	٦٠,٩٥
مدرّسون أجنب		٢٠٥	٢٠٥	٧٩	٣٨,٥٣
رتب أخرى	٣٠٢٦	٥٢٢	٣٥٤٨	١٩٢٨	٥٤,٣٤
المجموع	١٨٨٣٧	٤٠٠٥	٢٢٨٧٨	١١٠٣٧	٤٨,٢٤

(٤٤) الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣.

(٤٥) المصدر نفسه.

يبين الجدول أن نسبة الإناث من مختلف رتب مدرّسي الجامعة العمومية التونسية، خلال السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣، تناقصت إلى ما تحت الربع كلما كانت الرتبة أعلى (أستاذ تعليم عال، أستاذ محاضر، إطار طبي جامعي، محاضر تكنولوجي)، وتجاوزت النصف كلما كانت الرتبة أدنى (مساعد، مساعد تكنولوجي، رتب أخرى). وتفتح هذه السمة التحليل على ملمح ديموغرافي مهم يتميز به المدرّسون المنصوون في الأصناف التي اعتبرناها غير ناجزة التكوين وهشة الأوضاع المهنية، حيث يتصفون على العموم بحدائث السن وبكونهم من الإناث. ولئن لم تتوافر لدينا إحصاءات دقيقة عن الفئات العمرية للمدرّسين الجامعيين، فقد كانت المدرّسات الإناث من جميع الأصناف القارة خلال السنة الجامعية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتعداد ٤٨٨٥ مدرّسة من بين ١٢٩٣٧ مدرّساً، أي بنسبة ٣٧,٧ في المئة، في حين كنّ بعد عشر سنوات، أي خلال السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣، بتعداد ١١٠٣٧ مدرّسة من بين ٢٢٨٧٨ مدرّساً، أي ما نسبته ٤٨,٢٤ في المئة.

فضلاً عن السمات العمرية والجنسانية^(٤٦) للخصائص الاجتماعية التي تسم مدرّسي الجامعة العمومية التونسية، ثمة ما يدل على أنها لم تجد طريقاً إلى الاستجابة لحاجتها في مجابهة توسعها الجماهيري إلا بضمها أعداداً متزايدة ممن ينحدرون من أصناف وفئات وشرائح اجتماعية أكثر فأكثر قرباً من الشرائح الدنيا من الطبقات المتوسطة، وصولاً إلى الشرائح العليا من الطبقات الفقيرة. ويصح ذلك أكثر ما يصح على المدرّسين في الاختصاصات غير النخبوية، أي التي تقع خارج قطاعات الطب والصيدلة والدراسات التجارية العليا... وبعض الاختصاصات العلمية التي يفتح بعضها الآخر على الطبقات غير الغنية وإن كان بنسب أقل سرعة وثباتاً مما هو في الاختصاصات الأدبية والعلمية الإنسانية والاجتماعية^(٤٧). من منظور تاريخي جغرافي، اتخذ ذلك شكل هجرة داخلية نحو المدن الجامعية الساحلية لأعداد متكاثرة من الطلبة أتوها خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، وخاصة من أرياف وقرى ومدن صغيرة. وينتمي أولئك الطلبة إلى الشرائح الاجتماعية التي استفاد أبنائها من التعليم الجامعي العمومي المجاني، بوصفه مدخلهم نحو حراك اجتماعي صاعد أفضى بالأفضل منهم إلى التقدم في دراساتهم ثم احتراف التدريس الجامعي.

وفي سياق توسع الجامعة العمومية التونسية، يُعتبر انضمام ١٠٠,٠٠٠ طالب إليها عتبة إحصائية دالة، لأن هذا العدد يمثل ما يتجاوز قليلاً ١ في المئة من مجموع الساكنة من جهة، كما يمثل نسبة انضواء (التمدرّس الجامعي الفعلي لمن هم في سن الانتساب إلى الجامعة) تفوق قليلاً ١٠ في المئة من جهة أخرى. وقد تم بلوغ هذه العتبة في بداية تسعينيات القرن العشرين (١٩٩٢)، وهو تاريخ يمكن اعتباره مرجعياً في بلوغ الضغط الديموغرافي على قطاع التعليم برمته، وعلى قطاع التعليم العالي بصفة أخص، مستويات عالية.

(٤٦) يمكن التوسع في بعض ملامح العلاقة بين عمل النساء ومشاركتهن النقابية بمراجعة:

Dorra Mahfoudh, *Femmes, Travail et Syndicats*, dans: *Syndicat et société*, et Dorra Mahfoudh, Khédija El Madani et Mohamed Moussa, «Genre et participation des femmes à la vie publique en Tunisie.» (Rapport, Ministère des Affaires de la Femme, de la Famille de l'Enfance et des Personnes Agées, avec l'appui de l'UNFPA, Tunis, 2008).

الصفحات من ٥٣ - ٦٢ مخصصة للمشاركة النسائية في الحياة الجماعية والنقابية.

(47) Saïd Ben Sedrine et Eric Gobe, *Les Ingénieurs tunisiens: Dynamiques récentes d'un groupe professionnel* (Paris; Budapest; Torino: l'Harmattan, 2004).

وقد دل على ذلك الضغط عددًا من المؤشرات، منها التوسع الجماهيري للجامعة وتوزعها بين أقطاب عدة أكثر فأكثر بُعدًا عن العاصمة ثم عن المراكز الحضرية التقليدية (على الشريط الساحلي الشرقي وخصوصاً حول سوسة في الساحل و صفاقس في المدخل الشرقي للجنوب)^(٤٨). ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن تلك العتبة تضاعفت مرتين في أقل من عشر سنوات، لتبلغ ذروتها في سنة ٢٠١٠^(٤٩). وتعني هذه المعطيات وقوع التعليم الجامعي تحت ضغوط التسيير الذي لا يتجاوز مدى الرؤية فيه الشأن اليومي، وعدم احترام ظروف العمل الدنيا، والتخلي التدريجي عما يتوجب من شروط التحصيل العلمي اللاتقة للطلبة، وعدم قدرة المدرّسين على إنجاز البحوث العلمية الضرورية لتقدم الجامعة، كمًّا ونوعًا. كما تعني هذه المعطيات من ناحية ثانية وقوع التعليم الجامعي تحت ضغوط توفير مستلزمات مادية متزايدة، من قاعات ومخابر ومكتبات للطلبة ومكاتب وقاعات مختصة وبنية لوجستية واتصالية إعلامية حديثة ومواكبة لفائدة المدرّسين. ومما يعنيه ذلك أيضًا الوقوع تحت ضغوط الإكثار من هياكل البحث، وتنشيط حركة النشر، وإدخال الحركة اللازمة على النشاط العلمي من مؤتمرات وندوات... فضلًا عن تأطير ذلك كله ضمن مراعاة أرفع ما أمكن لأخلاقيات البحث واحترام أوفي ما أمكن للحريات الأكاديمية.

تدل المؤشرات المعروضة مجتمعة (من الجدول ٢ إلى الجدول ٥) على أن تطور الجامعة التونسية تطورًا سريعًا وغير متحكّم فيه مال بشكل حاد، خلال العشريتين الأخيرتين على وجه أخص، إلى ملمحين أساسيين هما: أولاً، تأكيد اتسام جسم مدرّسي الجامعة التونسية بخصائص سوسولوجية تحيل بطريقة مباشرة إلى طرح قضايا اجتماعية من شأنها أن تحفز تطورًا مخصوصًا لحركة نقابية، وثانيًا تأكيد أن ذلك الجسم المهني ينشط في سياق مؤسسي تتدهور ظروف العمل فيه بشكل حاد وسريع^(٥٠). وفي هذا السياق اضطلع المنحدران الاجتماعي والمناطقي للمدرّسين بدور حاسم في توفير ظروف ملائمة لاستمرارية نضالية عادة ما تبدأ في «الحركة النقابية - الشبابية الطلابية»، وأحيانًا قبلها ضمن الحركة النقابية - الشبابية التلمذية، لتنتهي إلى الانخراط في العمل النقابي المعني بمدرّسي الجامعة^(٥١). ولئن كانت الحركة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية، في بدايتها، صدًى للالتزام السياسي والأيدولوجي لبعض قادتها المبادرين إلى بعثها، وعلى الخصوص منهم من كانوا منتهمين إلى أحزاب وتنظيمات وحساسيات يسارية (بالمعنى السوفيياتي القديم أو منشقة عنه)، فقد اكتسبت صبغة متزايدة النضالية من خلال التحركات النقابية

(48) Banque africaine de développement (BAD), «La Pauvreté et l'inégalité en Tunisie, au Maroc et en Mauritanie», (Note économique, 2011), sur le site: <www.afdb.org>.

وللعودة إلى تواريخ أكثر قديمًا في ما نُشر عن التفاوت الجهوي، انظر:

Amor Belhedi : *Société, espace et développement en Tunisie*, publications de la faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, Deuxième série, Géographie; 27 (Tunis: Publications de la Faculté des sciences humaines et sociales, 1992); «Littoralisation et mondialisation: L'Etat des lieux et les enjeux», *Revue tunisienne de géographie*, no. 30 (1996), pp. 9-52, et «La Dynamique économique régionale en Tunisie: Analyse structurelle-résiduelle», *Cybergeo*, no. 310 (2005), pp. 1-17.

(٤٩) تركيب بين الأرقام الواردة في المصادر الرسمية التالية:

الجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة: التعليم العالي بالأرقام، ٢٠٠١-٢٠٠٢، والتعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣، والجمهورية التونسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث، ٢٠٠٨-٢٠١٧.

(٥٠) بدر السلام الطرابلسي، «ملف خاص بالبحث العلمي في تونس»، (الفجر نيوز (موقع إلكتروني)، ٢ / ١ / ٢٠٠٨)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.turess.com/alfajrnews/701>.

(51) Salah Hamzaoui, «Profils sociaux des cadres syndicaux», dans: *Syndicat et société*.

المتزايدة الاتساع لمدرّسي الجامعة، سعيًا إلى تحقيق الطموحات الاقتصادية - الاجتماعية لأبناء الفئات الفقيرة والمتوسطة هؤلاء وتطلعاتهم من جهة^(٥٢)، وتفاعلاً مع حاجات الحركات السياسية والجمعياتية المتصاعدة للمؤطرين والقياديين، وحتى للمنظرين، من جهة ثانية.

المنظمات النقابية للمدرّسين الجامعيين التونسيين

يمكن تقسيم تاريخ المنظمات النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية إلى أربع مراحل كبرى: تمتد الأولى من بداية السبعينيات، تاريخ بعث أول نقابة لهم، إلى حدود سنة ١٩٩١، وهي مرحلة التأسيس التي انتهت إلى ترسخ عمل مدرّسي الجامعة العمومية النقابي. وتتميز الثانية بأزمة التسعينيات، بما شهدته من انقسام صنفى وظهور أزمة تمثيل نقابي واستتباب تعددية نقابية (من داخل الاتحاد العام التونسي للشغل) بأبعادها النقابية والسياسية، انتهاء إلى المؤتمر التوحيدي. وتمتد الثالثة من سنة ٢٠٠٦ إلى تاريخ الثورة التونسية، وعلى الخصوص ما شهدته سنتها الثانية من بعث نقابات جديدة من خارج الاتحاد العام. وتمتد المرحلة الرابعة من تاريخ بعث أول نقابة من خارج الاتحاد العام (٢٠١١) إلى الآن. وقد شهدت تكاثر النقابات الناطقة باسم مدرّسي الجامعة التونسية من داخل الاتحاد العام التونسي للشغل ومن خارجه ضمن مراكز نقابية أخرى.

التأسيس: نقابتان لمدرّسي التعليم العالي ضمن الاتحاد العام التونسي للشغل (١٩٧١-١٩٩١)

«في اجتماع عُقد يوم ١٤-٠١-١٩٧٠ بصفاقس، وحضره المرحوم البشير بلاغة، وكان آنذاك كاتبًا عامًا للاتحاد العام (التونسي للشغل)، أعلن المرحوم الباهي الأدغم الوزير الأول ... بأن بلاغة مريض ولم يعد بإمكانه مواصلة مسؤوليته على رأس الاتحاد العام، ولذلك فقد استقر قرارنا على تعويضه بالحبيب عاشور»^(٥٣). كان السياق سياق تجديد العمل النقابي، وتوسيع لقاعدته الاجتماعية، وتشبيب لعناصره القيادية في نطاق العمل المشترك بين قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل والحزب الحاكم (الدستوري). «عمل الحبيب عاشور... على تشجيع العناصر الشابة الوافدة على الاتحاد... من قطاع النقل و... من قطاع الفلاحة، و... من قطاع المعادن... و... من نقابة التعليم الابتدائي... وتكونت نقابة التعليم العالي وجامعة البنوك»^(٥٤). وبالتمحيص في الوقائع التاريخية، نلاحظ نوعًا من التداخل بين تاريخ حركة المدرّسين النقابية في التعليم الثانوي والتقني والفني وتاريخ حركة المدرّسين النقابية في التعليم العالي، ومن ذلك أن «المدرسة الوطنية للأساتذة المساعدين جمعت العديد من المسؤولين النقابيين الذين درّسوا ثم درّسوا سويًا وتناوبوا على القطاعين»^(٥٥).

(52) J.-F. Bickel, «Quelques jalons pour une sociologie de l'attente», dans: S. Cavalli et J.-P. Fragnière, *L'Avenir. Attentes, projets, (dés)illusions, ouvertures. Hommages à Christian Lalive d'Épinay* (Lausanne: Réalités sociales, 2003), pp. 1-12.

(53) منصور الشفي، «من تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل: أزمة سنة ١٩٦٥ (الحلقة الثالثة عشرة والأخيرة)»، الشعب (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.tuess.com/echaab/9537>>.

(54) المصدر نفسه.

(55) ومنهم أنا، حيث كنت كاتبًا عامًا لنقابة التعليم التقني سنة ١٩٧٢، ثم عضوًا في نقابة التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة ١٩٧٧. شهادة محمد الهادي التواتي، نقابي سابق في نقابة التعليم التقني ثم في نقابة التعليم العالي والبحث العلمي وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل. مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة.

تضافرت ثلاثة عوامل على نشأة النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، فكان العامل الأول عمل قوى سياسية يسارية (الحزب الشيوعي التونسي ذو التوجه السوفيياتي) وعناصر يسارية أخرى داخل المنظمة الجماهيرية التونسية الوحيدة آنذاك وذات القدرة على التطور في اتجاه مستقل، إن لم يكن مناضلاً أو معارضاً: «حاول الشيوعيون التفاعل مع التطورات التي كان يعيشها اتحاد الشغل آنذاك عن طريق بعض مناضليهم الذين نجحوا في تولي مسؤوليات نقابية خاصة بنقابة التعليم الثانوي، ثم بنقابة التعليم العالي»^(٥٦). أما العامل الثاني، فهو تطور الحركة النقابية واتساعها؛ ف«بعد تأسيس النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، سعى عدد من أساتذة التعليم العالي المنتمين إلى الرتبة الأعلى (أساتذة تعليم عال ثم أساتذة محاضرين) إلى تكوين نقابة خاصة بهم، وهو ما كان لهم بطلب منهم وباستجابة من الحبيب عاشور الذي كان دائم الحرص على إيجاد توازنات ملغومة بين النقابات التي تقلقه»^(٥٧). و«رغم ذلك، فقد كان عدد أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين في نقابة التعليم العالي والبحث العلمي أكبر من عددهم في النقابة التي تحمل اسمهم النقابة العامة لأساتذة التعليم العالي (وكنا نسميها نقابة ١٦ لأن منخرطيها لم يكونوا يتجاوزون ذلك العدد... ومن الميزات الأخرى لهذه النقابة أنها كانت (متناصفة) بين الشيوعيين أو المتعاطفين معهم، من أمثال القرمادي وبكار، والدستوريين، من أمثال الجنحاني والزرغل»^(٥٨). أما العامل الثالث، فهو التدهور الحاد في المقدرة الشرائية للشغالين بمختلف فئاتهم «في بداية السبعينات... تجديد النقابات وفتح أبواب الاتحاد على الأجيال الجديدة من العمال والموظفين والمثقفين، وأغلبهم من غير المنتمين إلى الحزب الحاكم، بدأ تدريجياً بتغيير موازين القوى داخل المنظمة النقابية... حيث أصبح الاتحاد يضم في سنة ١٩٧٧ ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف منخرط. كما تميزت هذه المرحلة بالبطالة وضعف الأجور... حيث تعددت الإضرابات وشملت عديد القطاعات (قراية ٣٠٠ إضراب سنة ١٩٧٥)... ورفع شعار استقلالية العمل النقابي... (١٩٧١) ... (في نقابة التعليم الثانوي»^(٥٩).

بعد التكوين الذي كان فيه المؤسسات جامعية، مثل كلية الآداب والعلوم الإنسانية في تونس ودار المعلمين العليا في تونس ودار المعلمين العليا للتعليم التقني في تونس، دور حاسم^(٦٠). وكان أول إضراب سنة ١٩٧٢ على خلفية المطالبة بالترفيح في الأجور (الجراريات). وفضلاً عن الجانب المطليبي الذي كان محاطاً ضمن التشكيلات النقابية المتعاقبة ببعض الصراعات بين اليسار السوفيياتي النزعة ويسار «جديد»، كانت النضالات السياسية تسلك اتجاهين: ما يهيم الاتحاد من استقلالية وما يهيم البلاد من ديمقراطية وحرية سياسية.

(٥٦) عبد الجليل بوقرة، فصول من تاريخ اليسار التونسي: كيف واجه الشيوعيون وبرسبكتيف نظام الحزب الواحد؟ ١٩٦٣ - ١٩٨١، دراسة تاريخية (تونس: دار آفاق؛ برسبكتيف للنشر، ٢٠١٢).

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) شهادة مصطفى التواتي (البلطي)، كاتب عام سابق للنقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي. مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة.

(٥٩) شهادة جندي عبد الجواد ضمن ملف «بين قراري إضرابي جانفي [كانون الثاني] ٧٨ وديسمبر [كانون الأول] ٢٠١٢: نقابيون سابقون يتحدثون للشعب أوجه التشابه والاختلاف بين الفترتين، والدروس الجوهرية لاستخلاصها»، الشعب، ٧/١٢/٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني: <http://www.echaab.info.tn/pop_article.asp?Art_ID=19344>.

وقد قدم المصدر الشاهد على أنه «كاتب عام سابق لنقابة التعليم الثانوي (١٩٧٠-١٩٧١)، ولنقابة التعليم العالي والبحث العلمي (١٩٨١-١٩٨٥)».

(٦٠) شهادة محمد الهادي التواتي، مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة.

في التاريخ نفسه، وبفعل انقلاب طلبة الحزب الحاكم على الاتحاد العام لطلبة تونس المركزية النقابية الطلابية في صائفة سنة ١٩٧١، دخلت الجامعة التونسية في أزمة حادة اتصلت سنوات عدة، فزادت عاملاً آخر إلى جملة العوامل المحفزة لتعالي الأصوات الاحتجاجية والمطلبية ضمن صفوف مدرّسيها. بالفعل، ونتيجة لذلك، دفعت تحركاتهم النقابية على امتداد السنوات الخمس اللاحقة نحو درجات متصاعدة من التجذير المطلبية، بحيث «شهدت (النقابة) الانسحاب التدريجي للدساترة، نظراً لتصاعد الروح المطلبية على الرغم من حضورهم الفاعل كلما كانت المسائل المثارة على درجة من الخطورة السياسية من منظور الحكومة والحزب الحاكم»^(٦١). ويُعتبر الإضراب العام الذي خاضه الاتحاد العام التونسي سنة ١٩٧٨ دفاعاً عن نفسه ضد الهجمات التي طاولته، ودفاعاً عن استقلاليته (بعد استقالة الأمين العام من اللجنة المركزية للحزب الحاكم) أعلى ذروات التوتر بين الاتحاد والحكومة خلال السنوات السبعين من القرن العشرين^(٦٢). تلا الإضراب العام سجنٌ جماعي للقيادة النقابية ومحكمة لعناصرها، وتنصيب لقيادة خاضعة بالكامل لسلطة الحكومة. وخلال تلك الأزمة وتصاعد الصراع بين الشرعية النقابية والتنصيب التسلسلي، «تميزت المواقف بالدفاع عن استقلالية العمل النقابي وشرعيته إزاء دكتاتورية الحزب الحاكم الوحيد...»، حيث كانت «نقابة التعليم العالي... أول نقابة تعلن موقفاً مسانداً للقيادة الشرعية وتندد بالقيادة المنصبة...» (وكذلك) رجالات التعليم العالي...^(٦٣).

عملت السلطة، نظراً إلى فشل سياستها، على الظهور بمظهر المنفتح (حكومة محمد مزالي ١٩٨٠-١٩٨٦)، ودلت مؤتمرات الاتحاد العام التونسي للشغل التي عُقدت على التوجه نحو تسوية للوضعية. كانت البداية بالمؤتمر الخامس عشر (١٩٨١)، الذي انتُخب فيه أميناً عاماً كاتبٌ سابقٌ لنقابة التعليم العالي والبحث العلمي (الطيب البكوش، قريب من الحزب الشيوعي التونسي). وكان المؤتمر استثنائياً، استُكمل بمجلس وطني للاتحاد (هيئة قرار، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١) عيّن فيه الحبيب عاشور (الذي كان مسجوناً) رئيساً (خطة مستحدثة)، ليشهد المؤتمر السادس عشر (١٩٨٤) عودته أميناً عاماً. ولكن المؤتمر السابع عشر (١٩٨٩) انتُخب أميناً عاماً جديداً لتنتهي حقبة عاشور.

في تلك الأثناء، كانت وزارة التعليم العالي تفاوض النقابة، منذ السنة الجامعية ١٩٨٣-١٩٨٤، على أساس الاستجابة لمطلب زيادة الأجور (التي كانت متدنية جداً)، ولكن في مقابل زيادة ساعات العمل (استجابة للمبدأ الحكومي الرابط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية) وزيادة في الأجر ضاعفته تقريباً، صار أستاذ التعليم العالي يعمل أربع ساعات ونصف ساعة أسبوعياً، والأستاذ المساعد ثماني ساعات أسبوعياً، والأساتذة التقنيون والفيون والهندسيون اثنتي عشر ساعة أسبوعياً^(٦٤). في مستوى العلاقات النقابية الداخلية، وعلى خلفية «ديمومة وجود عنصر من نقابتي التعليم العالي ضمن المكتب التنفيذي للاتحاد العام (أعلى هيئة تسييرية)، لحرص عاشور على التباهي بكون الاتحاد لا يؤوي (العمال)

(٦١) شهادة محمد الهادي التواتي، مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة، وشهادة مصطفى التواتي (البلطي)، مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة. والشهادتان متطابقتان في هذه النقطة.

(٦٢) الطيب البكوش، منسق، تطور العلاقة بين السلطة والحركة النقابية (تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٩).

(٦٣) الشفي، «من تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل»، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.turess.com/echaab/12377>>.

(٦٤) المصدر نفسه.

و(غير المتعلمين فحسب)، بل فيه مكان للجامعيين ذوي الثقافة العالية»^(٦٥)، شهد مؤتمر ١٩٨٩ ترشحين متضادين من نقابيي التعليم العالي. وكان ذلك دليلاً على استفحال أزمة كانت سارية منذ سنوات داخل نقابة التعليم العالي والبحث العلمي، ولم تفلح الاجتماعات المكثفة في إيجاد حل لها، حيث كانت تنتهي كلها بالمطالبة بحل مكتبها التنفيذي^(٦٦).

صراع الشرعيات (١٩٩١ - ٢٠٠٦)

خلال السنة الجامعية ١٩٩٠-١٩٩١، استقال كاتب عام نقابة التعليم العالي والبحث العلمي، وحلّ المكتب، فعقد مؤتمر استثنائي، لتصعد قيادة جديدة غابت عنها أغلبية العناصر القديمة، وعلى الأخص منها القريبة من الحزب الشيوعي التونسي، الأمر الذي أشر على تصاعد نفوذ حساسيات نقابية وسياسية مغايرة، وبدء توجيهها للقطاع وجهة جديدة. «وعلى الرغم من تعطيل عمل التشكيلة الجديدة بتعلة ضرورة توحيد نقابتي التعليم العالي (النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي من جهة، والنقابة العامة لأساتذة التعليم العالي من جهة ثانية)»^(٦٧)، توسع العمل النقابي للمدرّسين الجامعيين على قاعدتين هما تكاثر النقابات وشمولها للجامعات الجديدة في صفاقس وسوسة... ومواصلة العمل على تحسين الأوضاع المادية. وعلى الرغم من التوسع التدريجي في الحضور النقابي لمدرّسي الجامعة التونسية، وتكوين نقابات في مؤسسات جامعية خارج العاصمة، سارت الحركة النقابية منذ منتصف التسعينيات نحو أزمة جديدة.

تعتبر سنة ١٩٩٩ نقطة ذروة في تلك الأزمة التي ضربت نقابة التعليم العالي والبحث العلمي باعتبار وصول مفاوضات جديدة مع السلطة إلى طريق مسدودة، انتهت بأن أمضى كاتبها العام (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) اتفاقاً مع وزارة التعليم العالي يقضي بزيادة الأجور، مع زيادة في ساعات العمل، على الرغم من رفض القطاع لهذا الربط. وشهد المؤتمر الثامن للنقابة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) صراعاً بين أنصار الكاتب العام وشقّ غاضب من النقابيين تزعمه كاتبان سابقان للنقابة. آل المؤتمر إلى انسحاب ٣٦ مؤتمراً من مجموع ٧٩، وانسحاب ١١ مترشحاً من مجموع ٢١، طاعنين في شرعيته على خلفية سحب الثقة من الكاتب العام (الذي أعاد الترشح) من قبل الأطر والقواعد النقابية في عريضة ضمت ١٢٥٠ توقيعاً^(٦٨). وقال المنسحبون إن المؤتمر شهد تلاعباً بعدد المنخرطين، ورفض رئيسه مد المؤتمرين بالوثائق الضرورية للتثبت من قوائم المنضوين ومن عدد المؤتمرين، وفرض تضييقات على بعض الترشيحات.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، وخلال مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل العام، وفي سياق مشروع إعادة هيكلة للاتحاد، اتخذت المركزية قراراً بحل جميع نقابات الجامعيين القائمة، والتوجه نحو عقد مؤتمر توحيدي تماشياً مع مقتضيات مشروع هيكلة الاتحاد الجديدة؛ «ما إن أتم المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام أشغاله بجزيرة في فيفري [شباط] ٢٠٠٢ حتى قررت قيادة الاتحاد القديمة / الجديدة حل الهيكل المنبثق عن

(٦٥) شهادة محمد الهادي التواتي، مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة.

(٦٦) شهادة محمد الهادي التواتي، مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة.

(٦٧) شهادة محمد الهادي التواتي، مقابلة بتاريخ ٢٠/١١/٢٠١٤، تونس العاصمة.

(٦٨) تقرير صحافي، على الموقع الإلكتروني: <http://tunisnews.net/2001/10/31-2001/?print=print>

مؤتمر ٢٠٠١ وتكوين لجنة مؤقتة لتسيير شؤون القطاع وإعداد مؤتمر توحيدي. ... هذا القرار... أقحم القضاء في مسألة داخلية استغلتها الوزارة... ورفضت التعامل مع أي هيكل. وانعقد مؤتمر (استثنائي) في ١٤ جوان [حزيران] ٢٠٠٣ دون أن يتوحد القطاع... ولكن... (كان هناك) مسار... مورست فيه كل أشكال النضال (تجمعات أمام الوزارة ومقرات الجامعات، حمل الشارة الحمراء، إضرابات احتجاجية، إضراب إداري (٢٠٠٥)...). بغية فتح باب التفاوض الجدي وطرح مطالب القطاع أمام وزارة الإشراف^(٦٩). كانت الأزمة متعددة الجوانب؛ «هناك الانقسام الهيكلي والتاريخي بين نقابة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ونقابة الأساتذة والأساتذة المحاضرين... وزيادة على ذلك كان هناك انقسام ظريفي أدى إلى وجود مكثتين وطنيين منبثقين عن مؤتمرين أشرف عليهما المكتب التنفيذي للاتحاد تباعاً (٢٠٠١ و ٢٠٠٣)... وزارة الإشراف... لا تستطيع عدم التعامل مع المكتب الوطني (٢٠٠٣) الذي تباركه القيادة النقابية لأنها لا تريد القطيعة مع الاتحاد، ولا تستطيع التعامل معه لأن القضاء قد قال كلمته ضد شرعيته لفائدة (مكتب ٢٠٠١)...»^(٧٠).

مع استفحال الأزمة، بادر كثير من المناضلين النقابيين الجامعيين إلى تقديم اقتراحات كان أساسها الاعتراف بوجود تعدد صنفين متزايد التعقيد في صفوف مدرّسي التعليم العالي، واعتراف بآثاره المهنية ومحاولة للتعامل معه بروح تعددية كانت غائبة حتى ذلك الحين: «طريق الخروج من هذه الأزمة... نبدأ بإعادة هيكلية التعليم العالي نقابياً... انطلاقاً من تطور التعليم العالي في السنوات الأخيرة وتعدد أصنافه... يبعث فيدرالية نقابية لمدرّسي التعليم العالي تضم كل أصناف المدرّسين، على أن تكون لكل صنف منهم نقابته المستقلة داخل الفيدرالية، وهذه النقابات هي: ١- نقابة الباحثين، ٢- نقابة المدرّسين التكنولوجيين، ٣- نقابة لأساتذة التعليم الثانوي المتدربين من طرف وزارة التعليم العالي، ٤- نقابة التعليم العالي... أما الفيدرالية، فتمثل في هيئة إدارية مكونة من ممثلي النقابات الأربع أو الخمس اعتماداً على نسبة المنخرطين لكل نقابة، وينبثق من الهيئة مكتب تنفيذي تكون كل نقابة ممثلة فيه بعضو على الأقل»^(٧١).

على الأرض، وبصرف النظر عن التفصيلات القانونية والهيكلية، صار العمل النقابي الجامعي منذ سنة ٢٠٠٣ ذا رؤوس متعددة هي: النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (مكتب ٢٠٠١) وسميتها «مكتب ٢٠٠٣»، والنقابة العامة لأساتذة التعليم العالي (القديمة) مع وجود تيار نقابي يتمسك بالهيكلية الشاملة للقطاع تشكل في لجنة. وقد ظلت هذه الوضعية قائمة إلى أن أنجز المؤتمر التوحيدي (١٥-١٧-٢٠٠٦) الذي انبثقت عنه «الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي» بعد عقد جملة من المؤتمرات التوحيدية القاعدية في المؤسسات الجامعية والكليات طوال السنة الجامعية ٢٠٠٥-٢٠٠٦. «ولما توحدت الأسلاك الجامعية في هيكل سمي (الجامعة العامة للتعليم العالي)... أسست الوزارة نقابة المدرّسين التكنولوجيين وادعت أنها تتفاوض مع أربع نقابات»^(٧٢). وعلى الرغم من ذلك، كانت صيغة

(٦٩) علي بن صالح، «واقع مرير وأفاق ضبابية: الجامعة التونسية في خمسينيتها»، الشعب، ٢١/١٢/٢٠١٣.
(٧٠) أحمد بوعزي، «الأزمة النقابية في التعليم العالي: تعاليق واقتراحات»، الشروق، ١٨/٦/٢٠٠٥، وقد قدم المصدر الكاتب على أنه «كاتب عام سابق للنقابة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي». انظر الموقع الإلكتروني:
<<http://www.turess.com/alchourouk/6483>>.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) بن صالح، «واقع مرير وأفاق ضبابية».

المؤتمر التوحيدي الصيغة التي «صمدت» في النهاية، وإن لم يُغلق الملف القضائي للشرعيات المتطاحنة إلا سنة ٢٠١٣^(٧٣).

وحدانية التمثيل النقابي ومخلفات التوحيد (٢٠١١ - ٢٠٠٦)

كان انبثاق النقابة الموحدة قائماً على ركيزتين اثنتين هما: وحدانية التمثيل النقابي لمدرّسي الجامعة العمومية التونسية، مع ضمان تمثيلية صنفية مراعية للخصوصيات ولثقل العددي من ناحية، والعمل ببرنامج «نضالي» موحد لجميع الأصناف يمد جسوراً تربط بين المصالح المهنية المتباينة من ناحية أخرى. على ذلك الأساس، وبعد التقدم من وزارة الإشراف بجملة مطالب في هذا المنحى، أطرت «الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي» بنجاح إضراباً عاماً في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. وبعد جلسات جمعت بين الجامعة العامة ووزارة التعليم العالي، بحضور قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل (٢٠٠٨)، أفضت المفاوضات (٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) إلى توقيع اتفاق ترفيع خصوصي في أجور المدرّسين الجامعيين، من دون إشعار الجامعة العامة ولا إشراكها في توقيع الاتفاق ولا في التفاوض في شأنه، مثلما طالبت به النقابة ووافق عليه المكتب التنفيذي للاتحاد العام. وعلى هذا الأساس يعتبر بعض التقييمات أن «١٩٨٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٩، تواريخ أدت بقطاع التعليم العالي داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وخارجه إلى حالة غضب واستياء وشعور بالإحباط أمام صلف المركزيات النقابية المتعاقبة الذي تمثل في الدوس على شخصية الجامعيين وكرامتهم بإمضاء اتفاقيات وصفقات رغم أنف القواعد ورفض هياكلهم المدون والمضمن في لوائحهم وعرائضهم علاوةً على صيحات غضبهم... التي لم يعد لها صدى أو تأثير في عقلية المكتب التنفيذي المتعالي والمنغمس في تأييد نفوذه على منظوريه»^(٧٤).

بالتوازي مع هذه المظاهر، انطلق مسار تعميق متزايد لشعار الديمقراطية في الجامعة التونسية. وبداية من سنة ٢٠٠٨، اتضح أن الحريات الأكاديمية المجسمة لبعض أوجه الديمقراطية تتعلق في المنظور النقابي بحرية التدريس من دون أي ضغوطات وحرية القيام بالبحوث ونشر نتائجها، والتعبير الحر عن الآراء حول نظم التدريس، والمشاركة في أنشطة المنظمات المهنية والجمعيات الأكاديمية وفي الملتقيات العلمية والسفر والنفوذ إلى المعلومات من دون تضييقات^(٧٥)... مع اعتبارها جزءاً عضوياً من الحريات العامة. في هذا السياق، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، صيغ مشروع لميثاق الحريات الأكاديمية للجامعيين التونسيين. اعتمد المشروع مرجعية تشريعية قانونية دولية كان من بين مكوناتها البند ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفصلان ١٣ و ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمبادئ الأساسية التي تعتمدها الجماعة الجامعية الدولية (إعلان سيان ١٩٨٢؛ ليا ١٩٨٨؛

(٧٣) رفضت المحكمة الابتدائية في تونس العاصمة الطعن المرفوع سنة ٢٠٠٣ على حل مكتب النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (مؤتمر ٢٠٠١)، كما تم حفظ القضية التي كانت أثارها سنة ٢٠٠٦ النقابة العامة لأساتذة التعليم العالي قادمة في تأسيس الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (المؤتمر التوحيدي ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦) ومعتزلة على حلها، كما قضت المحكمة في الجلسة نفسها بحفظ القضية التي كان أثارها باسم النقابة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (مؤتمر ٢٠٠١) كاتب عام لها، انظر: الشعب، ٧/١٢/٢٠١٣.

(٧٤) أحمد المعروف، «لم الخوف من التعددية النقابية؟»، (الفجر نيوز، ٢٩/٤/٢٠٠٩). وأمضى الكاتب مقاله بعبارة (نقابي مستقل). انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.turess.com/alfajnews/14607>.

(٧٥) حميد بن عزيزة، «منظومة التعليم العالي من الموجود إلى المنشود»، أكاديمية، السنة ١، العدد ٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص ١٢-١٣.

بولونيا ١٩٨٨؛ دار السلام ١٩٩٠؛ كامبلا ١٩٨٠؛ سينايا ١٩٩٢؛ آرفورت ١٩٩٦؛ الندوة الدولية حول التعليم العالي (١٩٩٨...)^(٧٦).

في هذا السياق، برزت المطالبة النقابية بالمشاركة في صنع القرار الأكاديمي، وباستقلالية النشاط الجامعي واستقلالية الجامعة ذاتها. وتُفهم الاستقلالية نقابياً وفي تصور الأكاديميين على أنها استقلالية أخلاقية (تحديد الهياكل الخاصة وتملك المؤسسات وتحديد نمط السير) ومالية (حرية الحصول على الموارد وحرية التصرف فيها) وبيداغوجية (حرية ضبط الحاجيات من المدرّسين والإداريين والفنيين والعاملين)^(٧٧). وقد مست مناقشات مختلفة ذات العلاقة ما تناولته الخطوط التوجيهية وميثاق الممارسات السوية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) ولوحة القيادة للجمعية الجامعية الأوروبية...^(٧٨) مع الإقرار بتوافر كثير مما يكرس تلك الخطوط والمواثيق واللوحات القيادية في الجامعة التونسية من حيث الصياغة القانونية والتحديد الترتيبي، رغم افتقارها إلى هيئة مستقلة قارة للتقييم، وتحديد مقاييس الجودة والإشهاد، ومتابعة الإنتاج المعرفي، وعدم اعتماد التكوين مدى الحياة، وعدم تحديد التمثيل الكفيل بخلق الموارد الذاتية وتطويرها...^(٧٩)

على الرغم من التوحيد وإيجابياته بالنسبة إلى حساسيات سياسية نقابية موجودة ضمن جسم المدرّسين الجامعيين التونسيين، ظلت أصوات مكتومة إلى هذا الحد أو ذاك تعتبر، من منظور حساسيات أخرى موجودة هي أيضاً ضمن ذات الجسم، أن القطاع لم يتمكن عبر نقابته الجديدة من السيطرة على زمام أمره، وأنه كثيراً ما يجد نفسه بين تصلب الحكومة في رفض المطالب و«مناورات» سياسية لقيادة المركزية النقابية.

في ظل تعدد المركزيات النقابية (٢٠١١ - ...)

– الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي

استفادت الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي من السياق الاحتجاجي المطليبي الذي أدى إلى ثورة ١٧ ديسمبر [كانون الأول] ٢٠١٠ - ١٤ جانفي [كانون الثاني] ٢٠١١، حيث انتهت إلى المشاركة في آخر أشواطه بتحركات مساندة له، ثم شاركت في المفاوضات الساعية إلى زيادة الأجور، وهو ما تم في سنة ٢٠١٢. وفي وقت لاحق وضعت الجامعة العامة مطالب تتمثل في «منحة العودة الجامعية/ ومنحة تحفيز الجامعيين المشتغلين في الجامعات الداخلية والنائية/ تمتيع التكنولوجيين والمبرزين بعطلة بحثية خالصة للأجر/ تمتيع الجامعات الداخلية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بهياكل بحثية،

(٧٦) الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، «مشروع ميثاق الحريات الأكاديمية للجامعيين التونسيين»، (الأوان، موقع إلكتروني)، ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، على الموقع الإلكتروني:

<<http://alawan.org/article7395.html>> (Accessed 1/7/2014).

وكنا قد استخدمنا هذه المعلومات في: السعيداني، «الديمقراطية في الجامعة التونسية».

(٧٧) بن عزيزة، «منظومة التعليم العالي».

(78) «Gouvernance universitaire en Tunisie: Entre acquis et défis.» (Symposium on Tunisian higher Education and U. S. Institutional Engagement, MESRS et AMIDEAST, Cité des Sciences, Tunis, 7 novembre 2012), sur le site: <http://www.amideast.org/sites/default/files/otherfiles/tunisia/gouvernance_universitaire_amideast.pdf>.

(٧٩) المصدر نفسه. وكنا قد استخدمنا هذه المعلومات في: السعيداني، «الديمقراطية في الجامعة التونسية».

وذلك عبر التخفيف من شروط بعث فرق بحث، خاصة منها تلك المتعلقة بعدد الأساتذة من صنف «أ»، وإتمام التفاوض في مسألة تأجير التأطير وفي مسألة الساعات الإضافية، وفي مسألتها التمديد عند التقاعد والتميز»^(٨٠). فضلاً عن التركيز على ما يقدم عادة على أنه تلافٍ لتدهور المقدرة الشرائية للجامعي، تبدو الاستراتيجية المطلوبة للنقابة دالة على أخذ هذا الهيكل النقابي التعدد الصنفي للمدرّسين الجامعيين بعين الاعتبار ومراعاته، لما تعيشه الجامعة التونسية من «أزمة حادة تتمثل في عدم قدرة، إن لم يكن رغبة، المشرفين على وزارة التعليم العالي في تحقيق الإصلاحات الاستعجالية الضرورية وبناء علاقة قائمة على مبدأ الثقة مع منظورها ومع الهيئات الممثلة للجامعيين من هيئات نقابية وهيئات تسيير بيداغوجية»^(٨١).

من جهة ثانية، وعلى مستوى آخر من هذه الاستراتيجية، يعمل الهيكل النقابي في التفاوض بصيغة تجند (تعبية) ما يفوق ٧٥ نقابة أساسية موزعة على مختلف الجامعات، وتكوين لجنة وطنية «متكونة من ممثلين عن الجامعة العامة، ممثل عن المدرّسين الباحثين من صنف (أ)، ممثل عن صنف (ب)، ممثل عن المدرّسين المبرزين، ممثل عن الأساتذة التكنولوجيين وممثل عن المدرّسين الباحثين بمؤسسات البحث العلمي»^(٨٢)، وذلك في سياق توسيع المطالبة بالإصلاح الجامعي إصلاحاً هيكلياً لا يمكن أن يحصل إلا في إطار إصلاح المنظومة الجامعية والقانون الانتخابي لهياكل التسيير البيداغوجي والعلمي^(٨٣).

– النقابة العامة للسلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي

«... نجد أستاذ تعليم ثانوي، حاصل على الأستاذية في الفرنسية أو الإنكليزية أو الإعلامية يدرس بالجامعة التونسية ولا تحكمه القوانين الأساسية للجامعة... ولا يتمتع بأجور منظورها... قد يقضي الملحق مثلاً قرابة العشر سنوات يقع بعدها إنهاء إلقاه ويعود إلى سالف عمله بالمعاهد الثانوية. وقد خلقت هذه الوضعية حالات إنسانية عسيرة، فقد يكون عمل الملحق بالعاصمة وبين عشية وضحاها يجد نفسه في إحدى مدن الجنوب»^(٨٤).

تشير أرقام رسمية إلى أن أغلب الملحقين بالتعليم العالي الذين يكابدون مثل هذه الأوضاع يتنضمون ضمن ما يسمّى إدارياً «السلك المشترك»، وأغلبهم في اختصاصات الإنكليزية والفرنسية والإعلامية. وعلى هذا الأساس الموضوعي الذي لا يمكنهم من الانخراط في الهيكل النقابي الجامعي الأول، انعقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ المؤتمر التأسيسي لـ «النقابة العامة للسلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي» في صلب النقابة العامة التونسية للشغل على قاعدة الخصوصية الصنفية من جهة، ومساهمة هذا السلك في كثير من التحركات النقابية منذ منتصف عام ٢٠٠٠. وكان المؤتمر مناسبة للدعوة «إلى ضرورة اعتماد البحث

(٨٠) بيان ج ع ت ع ب صادر بإمضاء الكاتب العام بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(٨١) بيان ج ع ت ع ب صادر بإمضاء الكاتب العام بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(٨٢) تقرير نقابي. على الموقع الإلكتروني: <<https://ar-ar.facebook.com/ugtt.page.official/posts/657054027702359>>.

(٨٣) للمقارنة بين تصورات مختلفة للإصلاح يمكن، على سبيل المثال، مقارنة محتويات المصادر التالية:

<<http://www.turess.com/alchourouk/183905?http://ar.webmanagercenter.com/2014/10/23/54390>>

<<http://tunisnews.net/2012/01/2012-01-31-23-39-25/?print=pdf>>،

and <http://www.mes.tn/detail_evennement.php?code_menu=548&code_evennement=755>.

(٨٤) العيفة نصر، «المؤتمر التأسيسي للنقابة العامة لأساتذة السلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي من أجل نظام أساسي يضبط

الحقوق والواجبات»، الشعب، ٢٥/٢/٢٠١٢، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.turess.com/echaab/16579>>.

والدراسة للحصول على الشهادات العلمية التي تساعد على التدريس بالجامعة والانتساب إليها»^(٨٥)، و«ضرورة سن قانون أساسي خاص... يوضح العلاقة الشغيلة التي تربطهم بمؤسسات التعليم العالي وتمكنهم من حقوقهم وتحفظ كرامتهم مع وضع حد للوضعية المعقدة القائمة حالياً من حيث الانتفاء إلى التعليم الثانوي والتدريس بالجامعة!»^(٨٦).

خلال سنتي نشاطها، كونت «النقابة العامة للسلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي نقابات أساسية (عادة ٥٠ منخرطاً فما فوق في مؤسسة واحدة، مع إمكانية الجمع بين مؤسسات عدة متقاربة). وجاء في بيان للنقابة (أيار/مايو ٢٠١٤) أنها تدافع عن منظورها إزاء «تعنت الوزارة وعدم تعاطيها بجدية مع مطالبنا المشروعة، وعلى رأسها القانون الأساسي وحق الانتخاب والتمثيل في المجالس العلمية، وما آلت إليه المفاوضات مع سلطة الإشراف والأساليب اللامسؤولة التي تتعاطى بها... (وللمطالبة بمشاركة مدرّسي السلك المشترك)، شأنهم شأن بقية الأساتذة، في انتخاب هيكل التسيير العلمي والمدراء والعمداء وقد أمضوا عديد الاتفاقيات بالخصوص»^(٨٧).

خلال السنة الجامعية ٢٠١٣-٢٠١٤، قامت النقابة العامة للسلك المشترك والملحقين بالتعليم العالي بتنظيم ندوات وطنية كان موضوعها الرئيسي استكمال الحوار حول مسودة قانون أساسي انتهت إليها ورش عمل، وعددها المنظورون في مختلف المؤسسات بجملة من المقترحات. ويعتبر مسؤولو النقابة العامة للسلك المشترك أن فلسفة هذا القانون ليست مطلية، بل هي منسجمة مع تطلع الجامعة التونسية إلى الإصلاح «والنهوض بمنظومة التكوين وحل مشكلاته (السياسية المهنية)، وذلك بالاستئناس بأراء وأفكار ومقترحات عديد المختصين والخبراء في المجال الأكاديمي»^(٨٨). وقد تمكنت النقابة العامة للسلك المشترك من توقيع اتفاق مع وزارة التعليم العالي تضمن نقاطاً عدة، من مثل توسيع دائرة الاختصاصات المكونة للسلك المشترك، وإدماج كل مدرّس ملحق متحصل على شهادة ماجستير أو شهادة الكفاءة في البحث أو شهادة الدراسات المعمقة في البحث، وكذا من تم تجديد إلحاقه مرتين على الأقل. كما تقرر إحداث شهادة ماجستير بحث في اختصاص «تعليمية المواد» في الجامعة الافتراضية، خاصة بأساتذة السلك المشترك والملحقين المباشرين بالتعليم العالي... وأن يتمتع من انخرط منهم في مسار البحث بتخفيض ساعات التدريس... وبحق الانتخاب والتمثيل، وتشكيل لجنة متناصفة بين وزارة التعليم العالي والنقابة للنظر في مسألة النقل...^(٨٩).

على الرغم من تدمير النقابة العامة للسلك المشترك من عدم تطبيق الاتفاقات، وهذا نقطة مشتركة مع ما تتدمر منه الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، فإن وجودها الواقعي هو بصدد الترسخ وإن بخطى بطيئة. إن الأساس الموضوعي لوجود هذه النقابة من تكاثر أعداد منظورها المحتملين، ومزيد من

(٨٥) المصدر نفسه، من كلمة الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم والبحث العلمي في المؤتمر.

(٨٦) المصدر نفسه، من تدخلات المؤتمرين في المؤتمر.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) استجواب صحافي للكاتب العام ن ع س م م ت ع، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.essahafa.info.tn/index.php?id=128&tx_ttnews%5Bttnews%5D=43805&tx_ttnews%5BbackPid%5D=127&cHash=861f1b87dc>.

(٨٩) تقرير صحافي، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.agendas.ovh>>

تدهور ظروف العمل، وتساعد المصاعب الموضوعية في وجه تقدمهم العلمي وتراكم أعبائهم المهنية، وتمايزهم الصنفي، كفيل بأن يفتح طريقاً لتعريفها مهما كانت متعرجة.

– اتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين

تأسس اتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين التونسيين (وتُكتب اختصاراً «إجابة»)^(٩٠) بوصفه منظمة مستقلة بمقتضى قانون أساسي مؤرخ في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ وصادر في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية) بتاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. وهو يعلن نفسه تنظيمًا نقابياً للمدرّسين الجامعيين على مستوى البلاد كلها، وأنها «تهدف إلى توحيد صفوف الأساتذة الجامعيين والباحثين من أجل الدفاع عن جميع مصالحهم المادية والمعنوية»^(٩١). كما أعلن «إجابة»، خلال صائفة سنة ٢٠١٢، أنه يضم ٦٠٠ منخرط موزعين على ٣٠ مؤسسة جامعية^(٩٢). ويستفاد من التحركات التي خاضها «إجابة»، في سياق إعلانها إضراباً مفتوحاً بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، أنه يعتبر نفسه موجوداً بكثافة محترمة في كثير من المعاهد العليا والكليات في جامعتي سوسة (مكان عمل وإقامة أغلب كوادره) والمنستير وقفصة، غير أنه يشكو ضعفاً في جامعات تونس و صفاقس^(٩٣).

من مطالب «إجابة» «إرساء قانون أساسي... وضمان استقلالية الجامعة... وهيكله وحوكمة للمؤسسات الجامعية تضمن نصاً وفعالاً الممارسة الديمقراطية... والدفاع عن الحريات الأكاديمية...»^(٩٤). ويستفاد من بعض تقاريره المنشورة أنه كون «مكتب دراسات يهتم بتشخيص الوضع بالجامعة التونسية حسب معطيات وأرقام دقيقة قصد تقديم الحلول»^(٩٥)، ملحقاً في ذات الوقت على بعده عن السياسة؛ إذ إن «القانون الأساسي لهذه النقابة يفرض على كل من يتحمل أية مسؤولية سياسية أو إدارية أن يتخلى عن مسؤولياته النقابية فيها»، كما يفرض «لضمان التداول... (أنه)... لا يحق تجديد الترشيحات على المستوى الوطني إلا مرة واحدة»^(٩٦). ونظم «إجابة» في سياق عمله استشارة على المستوى الوطني، أعلن أنه تم فيها «تشريك قرابة الألف جامعي... حول مشروع إعادة تأسيس الجامعة التونسية» كما تم إنجاز ورشات عمل... شارك فيها ١٢٠ أستاذاً وباحثاً من مختلف الاختصاصات وضيوف... دوليون قدموا مداخلات لإثراء الحوار والاستفادة من تجاربهم»^(٩٧)، وذلك حول «٥ محاور تهتم بالقانون الأساسي ومنظومة التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي ودمقرطة الجامعة التونسية، والأوضاع الاجتماعية والمادية للجامعيين»^(٩٨). وتمثل هذه المحاور النقاط

(٩٠) صفحة النقابة على شبكة الـ«فيسبوك»: <<https://www.facebook.com/syndicatijeba/posts/337148469710908>>. والنص مؤرخ في ٣١/٨/٢٠١٢.

(٩١) المصدر نفسه. <<https://www.facebook.com/syndicatijeba/posts/337148469710908>>.

(٩٢) في رسالة مفتوحة موجهة إلى وزير التعليم العالي مؤرخة خلال شباط/ فبراير ٢٠١٤، أكدت النقابة أنها تجمع أكثر من ١٠٠٠ منخرط موزعين في ٤٧ مؤسسة جامعية، ثم أعلنت خلال نيسان/ أبريل ٢٠١٤ أنها تضم ١٢٠٠ منخرط. وفي الرسالة المفتوحة نفسها تؤكد النقابة أن ٨٠ في المئة من المدرّسين الجامعيين غير منخرطين في أي نقابة. انظر الموقع الإلكتروني: <<http://nawaat.org/portail/2014/02/01>>.

(93) <<http://radioforever.net>>.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه.

الأساسية الخمس في مشروع إجابة لإصلاح، أو ما يسميه إعادة بناء الجامعة، الذي صاغه انطلاقاً من أشغال ورش العمل ونَشَرَه وَرَوَّجَ له^(٩٩). من ناحية ثانية استلهم «إجابة»^(١٠٠) مبادئ عامة للحريات الأكاديمية من إعلانات يجيل إليها في ما نشره (بالفرنسية)، ليؤكد وجوب مراعاتها ضمناً لتلك الحرية. ويعتبر «إجابة» منذ تأسيسه أن من واجب سلطة الإشراف «الاستماع إلى جميع مكونات الجامعة التونسية والاعتراف بحق التعددية النقابية ونبذ سياسات الإقصاء وتبجيل أصحاب الأفكار والرؤى الإصلاحية»^(١٠١).

من بين التحركات التي خاضها «إجابة» ما تعلق بانتخابات هيكل التسيير في الجامعة والاستشارة التي أطلقتها الوزارة في الغرض خلال كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ وإلى حدود منتصف الشهر الموالي، حيث أعلن^(١٠٢) «رفض عرض هذه الاستشارة على مجلس الجامعات (وجميع الهياكل البيداغوجية الأدنى منه مرتبة)، فهو هيكل غير ديمقراطي انتخب بشكل غير مباشر وغير تمثيلي للمدرّسين»، وطالب بـ «إقرار مبدأ الانتخاب المباشر» و«مراعاة تمثيلية المدرّسين الجامعيين، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للأساتذة المساعدين للترشح لخطة مدير أو عميد في المؤسسات التي يقل فيها عدد الأساتذة من صنف (أ) عن العشرة... (حيث) غالبية المؤسسات الجامعية الصغرى التي تتكون من إطار تدريس معظمه من صنف (ب)»، و«فصل انتخابات ما هو بيداغوجي وعلمي (مجلس علمي) عما هو إداري (مجلس إدارة المؤسسة)»، و«تقديم المترشح لبرنامج متكامل وتصور واضح أثناء مدته النيابية للرقى بالمؤسسة أو الجامعة (بيداغوجياً، علمياً، بحثياً، تأطيراً، تصرفاً في الموارد البشرية والمالية...) إلى جانب سيرة ذاتية مفصلة» و«إقرار مبدأ التداول على تحمل المسؤوليات لضمان مشاركة أوسع لكل الكفاءات (مدة نيابية واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة في صورة الانتخاب وبأثر رجعي كامل مشوار التدريس)»، و«إقرار حالات لسحب الثقة لتكريس ثقافة محاسبة الناخبين لمن يمثلهم وذلك بالأغلبية الموصوفة»^(١٠٣).

هذه التحضيرات القانونية واللوجستية، وشمول مجالات عمل «إجابة» ودعوته للإضراب المفتوح (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢) وطالب فيه بزيادة الأجور بنسبة ٥٠ في المئة^(١٠٤) ولتحركات أخرى، وإلحاحه على اعتباره طرفاً ممثلاً من حقه المشاركة في المفاوضات، هذا كله يدل على أن استراتيجيته المطالبية ذات أوجه ثلاثة: واحد تجاه وزارة التعليم العالي، وواحد تجاه الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث

(٩٩) يمكن الاطلاع على نص المشروع على الموقع الإلكتروني:

<<http://fr.scribd.com/doc/111705841/Refonder-Universite-Tunisienne>>

(١٠٠) تحليل الشرائح (متبوعة بنص من ١٢ فصلاً) التي تشرح نظرة إجابات للحريات الأكاديمية إلى ما عنوانه «على خطى ديمتري رابنوسكي» (رئيس تحرير المجلة حرة النفاذ *Physics in Progress*) «حقوق الإنسان في المجال العلمي» بنسخها الإنكليزية والإسبانية والألمانية (٢٠٠٦)، والبلغارية والفرنسية والروسية (٢٠٠٧) والبرتغالية والعربية (٢٠١١) والسلوفينية (٢٠١٣). انظر الموقع الإلكتروني: <<http://fr.slideshare.net/nejmeddinejouida/les-liberts-acadmiques>>.

(١٠١) من الرسالة المفتوحة التي وجهتها النقابة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ١ شباط/ فبراير ٢٠١٤. الرسالة موجودة على الموقع الإلكتروني: <<http://nawaat.org/portail/2014/02/01>>

(١٠٢) بيان مؤرخ في ٧/ ١/ ٢٠١٤، على الموقع الإلكتروني:

<<http://ijaba.canalblog.com/archives/2014/01/07/29096870.html>>.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) عبير الطرابلسي الحمداني، «واحدة تدعو للإضراب والأخرى للتفاوض: الأساتذة الجامعيين بين فكي نقابتين» (الفجر نيوز، ١١/ ١٢/ ٢٠١٢)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.tuess.com/assabahnews/14492>>.

انظر ملحقاً يجمع ردود أفعال جامعيين وغير جامعيين ونقابيين وغيرهم على الموقع الإلكتروني:

<<https://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?t=2449106>>.

العلمي، وواحد تجاه عموم المدرّسين. وفضلاً عن أن جهداً كبيراً يستنزفه «إجابة» في «الصراع» مع الجامعة العامة، فإن فشل تحركاته يلقي شكاً على وجوده الفعلي وأثره الحقيقي، وعلى الأخص بالنظر إلى حداثة عهد أغلب كوادره بالعمل النقابي عامة، وصغر سنّهم وقلة تجربتهم، خصوصاً في الممارك الكبرى مثل الإضرابات العامة. وعلى الرغم من اتساع مجال الحركة الحرة أمام «إجابة» بفعل عدم انضوائه في مركزية نقابية ثقيلة الحركة وذات آليات شديدة البيروقراطية، فإن الكوادر «يواجهون» في الميدان أو ضاعاً شديدة التعقيد، من بينها ضعف تأثيرهم في صفوف مدرّسي الرتب الجامعية العليا، و«تنافسهم» في توسيع صيتهم في صفوف مدرّسي الرتب الأخرى مع مزاحمين لهم من حيث التجربة والرسوخ والعمر والالتقاء إلى مركزية تاريخية ضخمة التأثير، وهو ما يجعلهم في وضعية أكثر تفضلية من وضعية كوادر «إجابة».

نقابة الأساتذة المتعاقدين

وهي تابعة لمركزية نقابية هي «الجامعة العامة التونسية للشغل»^(١٠٥). ولكن لا دلائل عملية على وجود هذه النقابة فعلياً في ما عدا ندوة صحافية عقدتها المركزية خلال نيسان/أبريل ٢٠١٢ وأدارها أمينها العام ليشير إلى اهتمامها بقضايا المدرّسين المتعاقدين، معيّباً على الحكومة عدم احترامها للتعددية النقابية^(١٠٦). وقد عقدت الندوة لـ«المطالبة بتسوية وضعية آلاف الأساتذة الجامعيين المتعاقدين... وبمشاركة عدد منهم... (على خلفية) وقف احتجاجية بدأوا بتنفيذها (حينها)». وأكد في الندوة الصحافية أن المسألة تهم «ما يقارب ٤٠٠٠ أستاذ جامعي... في وضع لا يُحسدون عليه... وصمة عار على جبين الثورة وتونس»، ودُعي «رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي وكافة أعضائه والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني إلى التدخل لتسوية وضعيتهم وإدماجهم في قطاع التعليم العالي»^(١٠٧). وكانت الندوة مناسبة لمطالبة المركزية النقابية بـ«إصلاح منظومة البحث العلمي والنهوض بمستوى التعليم العالي في تونس»، والتوقف عن «الانتهاك الصارخ لحق النقابات في ممارسة النشاط النقابي من قبل عديد المؤسسات، خلاف ما ينص عليه قانون الشغل التونسي والاتفاقيات العالمية لمنظمة العمل الدولية»^(١٠٨). وعبر الحاضرون من الجامعيين المتعاقدين عن قلقهم من «أن عدداً كبيراً من أساتذة التعليم الثانوي يدرسون في الجامعات التونسية في الوقت الذي يعاني فيه مئات الأساتذة الجامعيين البطالة»^(١٠٩). وفي هذا السياق تقدموا بجملة من المقترحات العملية تتمثل في إلغاء المنشور عدد ٤١-٥ لسنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الصادر عن الإدارة العامة للتعليم العالي والمتعلق بانتداب المدرّسين المتعاقدين، وإعادة صوغ القوانين والأوامر المنظمة للتعليم العالي بما يضمن حقوق المنتسبين إلى هذا القطاع، معتبرين نص التعاقد المنظم لمهنة المساعد المتعاقد «ترجمة حقيقية لدولة الفساد والسلطوية». كما طالبوا بـ«إلغاء الساعات الإضافية والعرضية وعقود الخبراء، وإلغاء ملحق التعليم الثانوي، إلى جانب إعادة جدولة ساعات

(١٠٥) أسست الجامعة العامة التونسية للشغل بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بعد تكوين لجنة اتصال من أربعة أعضاء من قطاعات مختلفة، كانوا جميعهم ينشطون في الاتحاد العام التونسي للشغل، وعلى أساس نقد أدائه وعدم قدرته على مواكبة الأوضاع المستجدة. لم تعترف السلطات التونسية بالمنظمة، وهو ما حدا بالقائمين عليها إلى تقديم شكوى إلى منظمة العمل الدولية. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على الموقع الإلكتروني: <<http://www.cggt.org.tn>>

(١٠٦) تقرير صحفي على الموقع الإلكتروني: <http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=64&a=54784>

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المصدر نفسه.

الدراسة وتوزيعها على المدرّسين الباحثين بطريقة تراعى مقاييس الجودة والإنتاجية... تحسين ظروف البحث العلمي والتكوين والتأطير البيداغوجي وتفعيله، وانفتاح قطاع البحث العلمي على المنظومة الصناعية والاقتصادية وتفعيل آليات الاندماج»^(١١٠).

خاتمة

لم نستعرض في قراءتنا هذه مسائل ذات طبيعة سياسية وإنما هي ذات تأثير في رسم ملامح التجربة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية. اكتفينا في نصنا بإشارات عامة إلى تأطير ملامح التجربة النقابية لمدرّسي الجامعة التونسية ضمن الحركة النقابية التونسية عامة، ولم نتعرض لنقطة خلافية شديدة التأثير هي التطبيع الأكاديمي، وكانت ذات وقع خاص على نزاعات حقبة تسعينيات القرن العشرين وشطر مهم من العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين^(١١١). كما أننا لم نبحث بصفة مفصلة في الحياة الداخلية للمنظمات النقابية التي ذكرنا، ولم ندقق إحصائياً في صيتها وإشعاعها وقوتها العددية ومواردها اللوجستية^(١١٢).

ولكن استعراضنا التاريخي التحليليمكننا من تبين خطوط كبرى ذات طبيعة نوعية، تتمثل خلاصتها في أن المرحلة الأولى للعمل النقابي الجامعي التونسي تحمل عنوان التأسيس ضمن المركزية النقابية التاريخية التونسية (الاتحاد العام التونسي للشغل)، وأن عنوان المرحلة الثانية هو أزمة التمثيل النقابي وصراع الشرعيات. وفيما اتسمت المرحلة الثالثة بوحداية التمثيل النقابي، وبأثر مما سميته مخلفات التوحيد، برزت في المرحلة الرابعة التعددية النقابية داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وخارجه. وقد سمح لنا هذا التحقيب، انطلاقاً من معطيات وردت في وثائق وشهادات أردناها منزوعة التلوين النقابي والسياسي والأيديولوجي ما أمكن، بأن نتفحص مؤشرات ثلاثة هي: البنية التنظيمية والتمثيلية الصنفية والعلاقة بقيادة المركزية النقابية. ولكن التركيز على هذه المؤشرات لم يمنعنا من تفحص الاستراتيجية المطلوبة لدى كل نقابة من نقابات مدرّسي التعليم العالي في الجامعة العمومية التونسية، ومسؤوليتها تجاه الشأن الجامعي العام.

ولئن بدت لنا البنية التنظيمية متصاعدة الإحكام والصلابة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل خاصة، فإنها لا تزال تجد عسراً في ضمان تمثيلية صنفية عادلة من جهة، ومحفزة للحركة المتناسقة على اختلاف الأصناف والمشاغل والمطالب من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك، لم تتضح لنا العلاقة بين النقابتين المذكورتين أخيراً (نقابة السلك المشترك والملاحقين بالتعليم العالي) (ضمن الاتحاد العام التونسي للشغل) ونقابة الأساتذة المتعاقدين (ضمن الجمعية العامة التونسية للشغل))، ولم تفدنا وضعية «إجابة» غير المنضوية في مركزية نقابية في تفحص العلاقة بين الهيكل النقابي الجامعي والقيادة النقابية. لكن، على الرغم من هذه النقاط التي ظلت معتمة، تمكّننا عبر مثال الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي (ضمن الاتحاد العام

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) يمكن العودة إلى عدد مهم من التقارير الصحافية المكتوبة والصادرة على أعمدة تونسية، منها: البطل (٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، حقائق (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ - ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١)، و(١١ كانون الثاني ٢٠٠١-١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١)؛ الوحدة (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)، (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤) و(٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٨)؛ الموقف (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦) و(٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨)؛ الصباح (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، والوطن: (١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٨) و(٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٨).

(١١٢) على ما في ذلك من غرابة بالنسبة إلى من يشتغلون بالبحث، ليس لأي واحدة من المنظمات النقابية المذكورة موقع إلكتروني خاص يجمع المعلومات الخاصة بها. وعدا عن صفحات الـ«فيسبوك»، يضطر الباحثون إلى إضاعة جهود مضنية في تجميع معطيات متناثرة في مصادر مختلفة وغير مأمونة أحياناً.

التونسي للشغل) من الوقوف على علاقة بدت متوترة منذ انطلاقتها بين الفاعلين النقابيين الجامعيين والقيادات المركزية المتعاقبة، بما أحالنا إلى مسؤولية الجامعيين من منظور الديمقراطية الداخلية للحركة النقابية. بُنيت تلك العلاقة على تواتر فترات من الصراع حول الصلاحيات، وتمثيلية المنظورين، والقدرة على تحديد مصالحهم، واستقلالية القرار الداخلي، وفترات أخرى من صحو العلاقة كلما كانت المكاسب المادية عالية. في ذلك، وقفنا على وضع قلق لنقابة جامعيين ضمن مركزية نقابية فيها غلبة واضحة للفئات المهنية الاجتماعية المتدنية المراتب في السلام المهنية، والضعيفة المستوى الدراسي والتعليمي، يقابله حرص القيادة على مراعاة ذلك في تركيزها على قطاعات دون أخرى، وعلى مطالب دون أخرى، بحيث لا ترى الأهمية الضرورية لمطالب تتعلق بالبحث العلمي مثلاً أو الحريات الأكاديمية أو بالإصلاح الجامعي، وهو ما يعوق تنامي الحس بالمسؤولية المدنية للجامعة ومن ضمنها نقابيوها. فضلاً عن هذا الأساس الموضوعي لتوتر العلاقة بين نقابة (نقابات) الجامعيين وقيادة المركزية النقابية، قد يكون ثمة أساس سياسي يتعلق بالخط العام للحركة النقابية. إن التناقض السياسي بين ما يُفترض من ميل نقابيين جامعيين إلى تبني رؤية استقلالية وديمقراطية ومناضلة لا تنسجم مع الخط العام لقيادة مركزية تحرص على أطول ما أمكن من فترات السلم الاجتماعي، كفيل بإيقاع أثر في توتير جوانب أخرى من العلاقة بينهما. وقد تلمسنا أن لذلك أثراً في تشريك النقابيين الجامعيين في اتخاذ القرارات النقابية الكبرى ودفاعهم عن حرية التعبير في الجامعة وخارجها وإثارة المسائل السياسية العامة.

مهما يكن من أمر، فإن نتائج استقصائنا في المحاور الثلاثة الأولى مثلت مدخلاً لإلقاء بعض الضوء على الاستراتيجيات المطلوبة التي تتبناها المنظمات النقابية الممثلة لمدرسي الجامعة التونسية. ولئن كان الأساس الأول والأهم لتلك الاستراتيجية هو ما وقفنا عليه من الحرص على تحصيل مكاسب مادية للمنظورين (زيادة الأجور، تخفيض ساعات العمل، تحسين شروط المهنة...)، فقد لاحظنا أن عماده عمل على، أو على الأقل أعلن الرغبة في، التوسع التدريجي في المشاركة القاعدية والمنهج التشاوري والتخطيط المنظم في تسيير العمل النقابي، وهو ما يمثل تدريباً ديمقراطياً ومدنياً بقي، والحق يقال، منحسراً عن الأمداء التي يمكن أن يؤثر بها في الحياة النقابية العامة تأثيراً حاسماً. وعلاوة على أن ذلك لم يكن دائماً نابغاً من إدارة حقيقية لدى قيادة القطاع، ناهيك عن قيادة المركزية لضهور الروح الديمقراطية لدى مكونات رئيسية فيها، فإن طريقه لم تكن ممهدة على الدوام. وبالفعل، تبين لنا أن الأزمات المتتالية التي مر بها القطاع، وعلى الخصوص خلال تسعينيات القرن العشرين والسنوات الخمس الموالية، أدلة ساطعة على مدى عسر ممارسة ديمقراطية تشاركية وتشاورية وقاعدية فعلية في سياق سياسي عام تسلطي وقامع للحريات السياسية والنقابية. ومما زاد الأمر عسراً أن تلك الفترة كانت الفترة الأعسر في حياة الجامعة العمومية التونسية في سياق اتساعها الجماهيري غير المسبوق، وتناقض إمكاناتها في مقابل تصاعد الممارسات التسلطية والدكتاتورية للوزارة والسلطة عامة، وصولاً إلى انفجار الأوضاع الاجتماعية الذي كان أساسه الأبرز بطالة خريجي الجامعة وانسداد الآفاق أمامهم، بحيث بدا أن سوق العمل تدير ظهرها لشهاداتهم ولا تجازي معاناتهم ولا تقدر مكابذات عائلاتهم. ولقد كان من آثار ذلك «غرق» العمل النقابي الجامعي في تصريف الشأن النضالي اليومي الذي اتخذ صبغة مطلبية على حساب إثارة استراتيجيا للمسائل السياسية العامة؛ إثارة يمكن أن تساهم في تثبيت المسؤولية المدنية للنقابات الجامعية تجاه الجامعة ذاتها والحركة النقابية عامة، والشأن الوطني الشامل على وجه أعم.